جمهورية مصر العربية

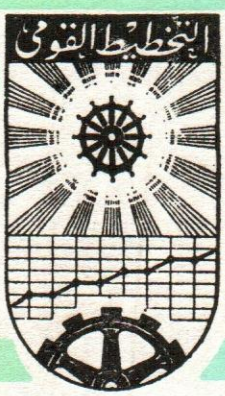

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٥٠)

أزمة الخليـــــج
وتأثيراتها الاقتصادية وغير الاقتصادية

د٠ شنودة سمعان شنودة

يوليو ١٩٩٢

أزمة الخليج وتأثيراتها الاقتصادية وغير الاقتصادية

فهرست المحتويـــات

الصفحة

مقدمة عامـــــة ١

المبحث الأول : الأبعاد والنتائج المختلفة للمأزق

١ ـ الأبعاد والنتائج الاقتصادية ١١

٢ ـ الأبعاد والنتائج غير الاقتصادية ١٧

المبحث الثـانى : العمالة المصرية بالخارج بين عهدين ومأزق الخروج الكبير

١ ـ العمالة المصرية بالخارج وعهدها الأول (١٩٤٥ـ١٩٨٥) ١٩

٢ ـ العمالة المصرية بالخارج وعهدها الثانى (١٩٨٥ـ١٩٩٠) ....

٣ ـ العمالة المصرية بالخارج ومأزق الخروج الكبير (من أغسطس١٩٩٠) ٢٧

المبحث الثالث : المواجهة واستيعاب العمالة العائدة واستشراف المستقبل :

١ ـ مواجهة المأزق ٢٩

٢ ـ سبل استيعاب العمالة العائدة ٢٩

٣ ـ استشراف المستقبل ٣٤

ـ الخاتمة والتوصيـــات ٣٦

ـ المـــــــلاحق ٤١

مقدمـــة عامة :

تعانى مصر من زيادة سكانية كبيرة تجب الزيادة فى الموارد المتاحة ، ولما كانت قـــوة العمل الشابة ، التى تحاول كل عام دخول سوق العمل ، يصل حجمها الى عدة آلاف نسمة فـــى سن العمل ولا توجد فرص العمل الحقيقية لها ... وازاء تزايد حاجات الشباب ، وبطالة العديـد منهم ، خرج البعض منهم ، وبخاصة الى البلاد البترولية فى منتصف السبعينات ، أثر ارتفاع أسعـار البترول (التى حدثت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣) ، وما أدى اليه ذلك من زيادة حصيلة تلـــك البلاد من العملات القوية ورغبتها فى تنفيذ برامج طموحة للتنمية ، استلزمت زيادة طلبها على الأيـــدى العاملة (بما فى ذلك العمالة) .

وقد شاهدت الفترة منذ منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات من القرن الحالى العصـــر الذهبى للعمالة المصرية بالخارج . ولا شك أنه كان لخروج تلك العمالة جوانب ايجابية وكذا بعـــض الجوانب السلبية .

وبتناقص أسعار البترول ، وبالتالى تناقص حصيلة البلاد النفطية من العملات الأجنبيـــة ، واقتراب انتهائها من انشاء العديد من مشروعات البنية الأساسية ، تراجع طلب البلاد العربية علـــى العمالة بوجه عام ، وأخذت العمالة المصرية فى العودة بأعداد قليلة ... ثم تزايدت رويدا رويـــدا خلال النصف الثانى من الثمانينات (أى ابتداء من عام ١٩٨٥ وخلال الأعوام التالية له) ، وخاصـــة بعد أن استطاعت بعض تلك البلدان الاستعانـة بعدد من أبنائها (الذين أتموا دراساتهم وتدريباتهـــم اللازمة) فى شغل العديد من الوظائف فيها . ومن هنا ظهرت بعض المصطلحات مثل "السعودة" ، و "التكوتـة" أو التكويت (نسبة الى كل من السعودية والكويت) لبعض الأنشطة . هذا ناهيـــك عن توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ ، وعودة المجندين المسرحين الى الحياة المدنيـــة للعمل والانتاج فى العراق .

غير أنه باجتياح العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وازاء أعمال السلب والنهب الـــتى تمت فى الكويت على أيدى القوات العراقية ، والمعاملة غير اللائقة التى لاقاها المصريون فى كل مـــن

الكويت والعراق ، بدأت ظاهرة "الخروج الكبير" (اكسودوس) للمصريين من بلاد الخليج بأعداد هائلة ، وصلت جملتها الى أكثر من ٣٧٠ ألف نسمة • وقد أدى ذلك الى تولد العديد من المشكلات • وكانت أولى هذه المشكلات متعلقة بنقل كل هؤلاء ، من الأماكن الطاردة لهم ، الى أرض الوطن برا وبحرا وجوا ••• بعد أن انتهى بهم المطاف — بعد الفرار — الى عدة نقاط للتجمع (سواء تلك التى بالأردن أو السعودية) • أما المشكلة الثانية ، فكانت تختص باستقبالهم بأرض الوطن لدمجهم مع بقية المواطنين واتاحة ما يلزم لهم من سلع وخدمات (خاصة وأننا كنا على أعقاب عام دراسى جديد بجميع المراحل الدراسية) • وبعد التقاط الأنفاس ، كان على هؤلاء تجميع ذاكراتهم لتدوين مستحقاتهم المختلفة تمهيدا للمطالبة بها ، وكذا حصر خسائرهم من جراء نزوحهم هربا بأرواحهم ، تاركين خلفهم أموالهم بالمصارف ، وممتلكاتهم العديدة • وسريعا ما ظهرت مشكلة تتعلق باستيعاب هؤلاء فى أعمال منتجة تفيدهم كفئة من السكان عادوا فى ظروف صعبة ، وتفيد مصر عامة من ناحية أخرى •

وان كان عدد العائدين — اثر أحداث الخليج — يمثل نسبة صغيرة فى مجتمع الـ ٥٦ مليون نسمة (وفق احصاءات سبتمبر ١٩٩٠) ، والذى يزداد أفراده سنويا بحوالى ١٫٣ مليون نسمة ، كما وأن عدد المتكسبين منهم (أى من العائدين) يمثل نسبة صغيرة من جملة قوة العمل فى مصر (والتى تزيد حاليا عن ١٣ مليون نسمة) ، الا أن ذلك الرقم — رقم العمالة العائدة — له وزنه ودلالته فيما يتعلق بقضية البطالة فى مصر والذى يزيد حجمها عن ٢٫٥ مليون نسمة ••• وهؤلاء يعانون من البطالة المفتوحة (أى الصريحة أو المكشوفة) ••• فضلا عن البطالة المقنعة — والتى هى بمثابة عمالة زائدة — والتى يصل حجمها الى ٢ مليون نسمة • هذا ناهيك عن عدد لا بأس به من المشتغلين بأنشطة هامشية وطفيلية ، قد يصل عددهم الى ٢ مليون نسمة أيضا ، ولا شك أنه ستزداد الأمور تعقيدا اذا — لا قدر الله — اندلعت الحرب بالمنطقة وفر بقية المصريين — وربما غيرهم — الى مصر — • ومن هنا ، فان رقم أو حجم من عادوا بالفعل (وكذا من يحتمل عودتهم مستقبلا) لا شك بأنه سيضيف أعباء اضافية الى الأعباء التى يرزن منها الاقتصاد المصرى ، والتى تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض • ومن هنا وجب أخذ "العمالة العائدة" فى الاعتبار

ليس من وجهة النظر الجزئية فحسب ، بصفتها قضية عاجلة وملحة ، ولكن ينبغى أيضا التعامل معها من حيث دراسة حقيقة موضعها أو موقعها على "خريطة" أو "بانوراما" بقية القضايا الاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها ... توطئة لمحاولة المعالجة الشاملة .

٢/١ المجالات المأخوذة فى الحسبان فى الدراسة :

وتتلخص مجالات الدراسة الحالية فى الآتى :

أ - مجال "مجتمع" الدراسة :

وهم مجموعة البشر العائدين من الكويت والعراق ، ويبلغ عددهم حوالى ٣٧٠ ألف نسمة ، ونهتم بمثل هذا الرقم بصدد مسألة دمجهم فى الحياة العادية وتلبية مطالبهم كبقية المواطنين المقيمين بأرض الوطن .

ومن ناحية أخرى ، نهتم برقم من هم فى سن العمل منهم ، لمحاولة دراسة كافة السبل لاستيعاب الكثيرين منهم فى أنشطة انتاجية مفيدة .

ب - المجال الزمنى :

وهو ينحصر بين تاريخ عودة هؤلاء للوطن وطوال الفترة حتى الى موعد انفراج الأزمة ... وذلك للتعرف على الحجم أو العدد الفعلى للعائدين وفق مختلف الظروف والاحتمالات ، مما يساعد على الالمام بالحجم الحقيقى لواقع المشكلة .

حـ - المجال الجغرافى :

وهو بالطبع فى مصر ، وهى "محطة" وصولهم اثر احداث الخليج ، ومن هنا يهمنا التعرف على حركة عودة هؤلاء ، وكذا تحرك بعضهم سواء بالخروج للعمل فى بلاد أخرى ، أو البقاء للبحث عن فرص عمل بمصر . ونحن بحاجة للتعرف على مواقع تجمعاتهم الكبيرة بالمحافظات المختلفة ، لأهمية مثل هذه المعلومات حاليا ومستقبلا ، بصدد اتاحة فرص العمالة .

٣/١ أهمية اجراء الدراسة ، والهدف من اجرائها :

لا نغالى اذا قلنا أن مسألة عودة المصريين من الخليج اثر أحداث أغسطس ١٩٩٠ م هى " قضية الساعة " كما يقولون ، وقد طغت على عدة قضايا كانت مطروحة على الفكر وفى وسائل الاعلام لتحتل هى المكانة الأولى منذ الأيام الأولى من أغسطس الى الآن (أكتوبر ١٩٩٠) .

ولقد فجرت أزمة الخليج وعودة المصريين العاملين بالخارج - وخاصة من الكويت والعراق - قضايا كثيرة . من ذلك - على سبيل المثال - مسألة مديونية مصر الخارجية تجاه مختلف بلاد العالم (سواء الديون العسكرية أو المدنية) ... كما أثارت تلك الأزمة تساؤلات بصدد مدى امكانية تعويض مصر عن الخسائر المحتملة من جراء أحداث الخليج ، وعن الدعم الذى تتطوع وتتبرع به بعض البلدان وكذا عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية لمصر (وبعض الدول التى ستلحقها بعض الخسائر) .

ولا شك أنه بالرغم من أن الهدف المعلن لاجراء الدراسة الحالية يتلخص فى مناقشة كافة الوسائل وكذا الاجراءات الكفيلة باستيعاب الأيدى العاملة المصرية العائدة من الخليج ، ... الا أن هذا لا يمنع من الاشارة الى بعض القضايا الأخرى التى لها صلة وثيقة بمسألة العمالة العائدة ، فكلها قضايا متداخلة ومتشابكة ، ولا يمكن فصل بعضها عن البعض فى الحياة العملية . ومن هنا فان معالجة الموقف قد يتسبب سواء عن قصد أو غير قصد - فى تحريك المياه الراكدة فى بعض الأحيان ، بصدد اعادة النظر فى بعض المشاكل ، التى وان كانت تمسك بخناق الاقتصاد المصرى ، الا أن المجتمع اما أنه يتجاهل حقيقة مضارها أو أنه فى غفلة عن آثارها ... ويتركها هكذا وكأنها أصبحت لصيقة بقدر هذا الوطن ... ومن هنا نقول أنه قد حان الوقت لمعالجة غالبية القضايا بطريقة آنية ، من خلال حلول شاملة غير جزئية .

١/٤ أسباب ودوافع اجراء الدراسة :

هناك أسباب ودوافع تقف خلف اجراء الدراسة الحالية بعضها شخصى والبعض الآخر قومى ٠ ولا مانع من ايجاز بعضها هنا فى عجالة ٠

أ - على رأس تلك الأسباب والدوافع محاولة دفع مصر على الفكاك من المشاكل التى تحدق بها وعلى رأسها المشكلة الاقتصادية ، وما تؤدى اليه من مشاكل أخرى اجتماعية وسلوكية ٠٠٠ الخ ٠ تهدد أمن وأمان الشارع المصرى ٠

ب - رصد الجوانب المختلفة لقضية العمالة العائدة اثر احداث الخليج ٠ وقد أتيحت مؤخرا للباحث الحالى أكثر من فرصة مواتية سهلت له تفهم بعض هذه الأمور ، مما ييسر له فى النهاية تصور حقيقة الموقف ، وتقديم ما يعن له من مقترحات بتوصيات مناسبة ٠

١/٥ نوعية الدراسة ، وكذا المنهج اللا زم اتباعه بشأنها :

تنتمى الدراسة الحالية الى الدراسات الوصفية ، فضلا عن أنها فى بعض جزئياتها تاريخية لمحاولة توثيق حركة انتقال العمالة المصرية للخارج ، واتجاهاتها فى الماضى منذ أكثر من ربع قرن الى وقتنا المعاصر ، ومحاولة التنبؤ بتوجهاتها مستقبلا ، سواء باستيعاب جزء منها فى مصر ، أو بتصدير جزء آخر منها الى بلاد أخرى فى شكل هجرة "مؤقتة" أو حتى دائمة ٠ والمنهج اللازم اتباعه فى مثل هذه الحالة هو المنهج العلمى العقلانى ، والذى يستند الى منطق الأمور وحقيقة الأحداث ٠

١/٦ نبذة عن البيانات المستخدمة فى الدراسة :

البيانات الاحصائية عن العمالة العائدة من الخليج هى تلك التى تعلنها " غرفة العمليات " - والتى يشرف عليها السيد وزير النقل والمواصلات - عن القادمين بمختلف وسائل المواصلات سواء البرية أو البحرية أو الجوية ٠ وقد وصل عدد هؤلاء العائدين الى حوالى ٣٧٠ ألف نسمة ، ومن المنتظر أن يصل عددهم الى نهاية ديسمبر من العام الحالى ١٩٩٠ الى ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسمة٠

(وبالطبع ستختلف الصورة اذا ما اندلعت الحرب فى المنطقة) . وتجدر الاشارة الى قيام بعض الاخصائيين فى كل من وزارة الهجرة وجهاز الاحصاء بتحليل دراسة البيانات التى تضمنتها بعض الاستمارات المتعلقة بالعائدين خلال شهر أغسطس ١٩٩٠ .

١/٧ لمحة سريعة عن الدراسات السابقة (والتى من اعداد الباحث الحالى)

نورد هنا عناوين بعض الدراسات السابقة ، والتى لها صلة وثيقة بمسألة العمالة المصرية بالخارج . (ويجد القارىء الخطوط العريضة لها بالملحق بنهاية الدراسة الحالية) :

(١) الهجرة الدولية[١] وضرورة تنظيم تدفق العمالة والأموال والسلع (١٩٨٣) .

(٢) العمالة المصرية[٢] بالخارج (١٩٨٣) وتقع فى جزئين الأول ويضم متن الدراسة نفسها (ويقع فى ١٢٤ صفحة) والثانى ويضم الملاحق وقائمة طويلة بالمراجع العربية والافرنجية (ص ص ١٤٥ـ ٢٢١) .

(٣) البطالة فى مصر[٣] . دراسة تحليلية (١٩٩٠/٨٩) .

(٤) العوامل التى تقرر مقدار أو حجم الدخل النقدى للعاملين بالحكومة والقطاع العام[٤] .

(٥) الحاجات المعيشية ودورها فى التأثير على الانتاجية[٥] .

---

(١) ظهرت هذه الدراسة فى د. شنودة سمعان شنودة : بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة ، معهد التخطيط القومى ، أغسطس ١٩٩٠ (قضية رقم ١) .

(٢) انظر : شنودة سمعان شنودة : العمالة المصرية بالخارج ، ١٩٨٣ (مكتبة معهد التخطيط القومى) .

(٣) راجع : شنودة سمعان شنودة : البطالة فى مصر ، دراسة تحليلية ، مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٩١ .

(٤) انظر : شنودة سمعان شنودة : فصول فى التخلف والتنمية واقتصاديات المعيشة ، ضمن مطبوعات معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٣ ، الفصل الأخير ووردت فى كلمة بالانجليزية أمام أعضاء الوفد الصينى وأعضاء مركز التخطيط الاجتماعى فى اجتماع مشترك فى سبتمبر ١٩٩٠ .

(٥) انظر : شنودة سمعان شنودة : الحاجات المعيشية ودورها فى التأثير على الانتاجية ، ضمن دراسة لأعضاء مركز التخطيط الاجتماعى عن الانتاجية والتخطيط الاجتماعى ، ظهرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية الصادرة عن معهد التخطيط القومى ، ١٩٩٠ .

(٦) دليل الشباب للتدريب[١]

(٧) اكمودوس وبعض قضايا التنمية البحثيـة : لمحة من الماضى واستشراق المستقبل .

(٨) التنمية والنظام العربى [٢] وأحداث عام ١٩٩٠.

وينحصر اهتمامنا ، فى الورقة البحثية الحالية ، فى دراسة بعض نتائج البركان الثانـى[٣] (بركان الخليج عام ١٩٩٠) على المنطقة العربية عامة ، وعلى مصر بصفة خاصة ، نظرا لتفجر مأزق " الخروج الكبير" Exodus للمصريين من الخليج ، ومصر لها ما بين ٣ـ٤ مليون نسمـة بالمنطقة العربية وغيرها ، يعمل بعضهم بالبلاد البترولية . ومن كل هؤلاء حوالى مليون بالعراق ، وربع مليون بالكويت ، ما بين مقيم "متكسب" ومقيم "معال" . ومأزق " الخروج الكبيـر" للمصريين من الخليج يفجر قضية استيعاب العمالة العائدة الى مصر ، ولا ننسى كذلك أن لهـذا البركان الثانى جوانبه (أو أبعاده) الاقتصادية وغير الاقتصادية (من اجتماعية ونفسية وسياسيـة وعسكرية وأمنية ... وما الى ذلك) . ونتائج ذلك البركان ستكون لها صداها فى المنطقة فى المستقبل القريب وكذا البعيد .

وتجدر الاشارة الى أن كلمة " اكسودوس" هى كلمة لاتينية الأصل ، تتكون من مقطعيـن هما : الأول EXO وترجمته خارج OUT ، والثانى Hodus وتعنى الطريق Way. أو الدار ، وعلى ذلك فان ترجمة كلمة أكسودوس الى العربية تعنى " الى عرض الطريق " كمـا

---

(١) وقد ظهر هذا الدليل فى نهاية دراسـة شنودة سمعان : البطالة ... (مرجع ورد ذكره) .

(٢) د. شنودة سمعان : محاضرات للدراسات العليا بقسم الاقتصاد بجامعة اسكندرية ، ١٩٩٠.

(٣) لا شك أن البركان الأول ، الا وهو بركان البيبروستروبكا ، كان له أثره الفعال علـى سلوكيات الاتحاد السوفيتى ازاء عدة أحداث على رأسها أحداث الخليج ، اذ وقف الاتحـاد السوفيتى الى جانـب الحق ، كما تضامن مع بقية دول العالم برفضه غزو العـراق للكويت ... وذلك بالرغم من العلاقـة الوطيدة التى كانت تربط العراق بالاتحـاد السوفيتى قبل الغزو .

تستخدم نفس الكلمة بمثابة كناية لتعنى "مغادرة الديار" ، أو "الرحيل فى أعداد كبيرة" ، أو "الخروج الكبير" . وتشتق منها كلمة "أكسوديست" Exodist وترجمتها "الفرد المستبعد قسرا من مكان استقر فيه ، وحتى ولو كان استقراره فى مكان جديد ولبعض الوقت . وهذا ما حدث بالفعل للمصريين — العاملين ببعض دول الخليج — وأفراد عائلاتهم . فمنهم من عمل وأقام هناك لمدة عام أو اثنين ... ومنهم أيضا من عمل وأقام هناك عشرة أعوام بل خمسة عشر عاما (خاصة فى الكويت) قبل أن يخرجوا من هناك ، عائدين الى مصر .

وتتكون الورقة البحثية الحالية من ثلاثة مباحث : تناول المبحث الأول الأبعاد والنتائج المختلفة لذلك المأزق ، وقد قسمناها الى مجموعتين : اقتصادية وغير اقتصادية .

أما المبحث الثانى والمعنون "العمالة المصرية بين عهدين" ، فيتكون من ثلاثة بنود ، الأول ويعرض للعمالة المصرية بالخارج فى عهدها الأول ، والذى ينتهى فى منتصف الثمانينات ، ونميز — فى هذا العهد — بين فترتين رئيسيتين : الأولى وتبدأ من منتصف الأربعينات (أى منذ تاريخ انشاء جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥) ، الى منتصف السبعينات (عام ١٩٧٥) ، والثانية من عام ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ وقد استمرت حوالى ١٠ سنوات . وان كان هذا العهد الأول هو عهد التطور والازدهار فان الفترة الأولى هى فترة التطور ، أما الفترة الثانية فهى فترة الازدهار . وهى تعتبر بمثابة العصر الذهبى للعمالة المصرية التى عملت بالبلاد البترولية . أما البلد الثانى ، فهو يشير الى العهد الثانى للعمالة المصرية بالخارج ، وهو عهد الانحسار ويستغرق الفترة من عام ١٩٨٥ الى نهاية يوليو ١٩٩٠ (حوالى خمسة سنوات) . ويرجع هذا الانحسار الى أسباب عديدة (أشرنا اليها فى متن الدراسة) . بقى البند الثالث من هذا المبحث ، وقد كرسناه لمناقشة "مأزق الخروج الكبير" للمصريين (العاملين وعائلاتهم) من بلاد الخليج ، والذى بدأ مع فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بالمبحث الثالث والأخير ، والمعنون "المواجهة واستيعاب العمالة العائدة" فمما لا شك فيه أن النتائج الناجمة عن مثل ذلك الحدث هى جد خطيرة للغاية ، وتستلزم كل

الحكمة والبصيرة لمواجهتها • ومن هنا ، عرضنا فى البند الأول ـ من ذلك المبحث الرابع ـ لأهم ما تم اتخاذه بصفة عامة بصدد مواجهة ذلك المأزق • أما البند الثانى فقد ألقى الأضواء على استيعاب العمالة المصرية العائدة من بلاد الخليج • وقد ألمحنا فى ذلك البند الى ضرورة وجود برنامج قومى للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وتكون مسألة العمالة ضمن اهتمام ذلك البرنامج • أما البند الثالث ، فقد كان بمثابة استشراف للمستقبل ، سواء فيما يتعلق بضرورة تنظيم انتقال الأيدى العاملة للخارج (وما يطلق عليه مجازا الهجرة المؤقتة) ، أو بضرورة دفع وتشجيع الهجرة الدائمة ، سواء لبعض بلاد الهجرة المعروفة بوجه عام ، أو حتى لبعض البلدان العربية التى تتصف بالخفة السكانية •

ولقد استفاد الباحث الحالى من لقاءاته مع الكثيرين سواء للاستفسار أو للاستماع والمناقشة واستكمال المعلومة ، وذلك خلال زياراته لجهات عديدة منها :

(١) مركز البحوث الأمريكى : American Research Center (ARCE)

لحضور اللقاء مع د• حازم الببلاوى فى موضوع :
Egypt's New Leadership Role in the Middle East.

(٢) مركز خدمات التنمية : Center for Development Services (C.D.S)

للاطلاع على بعض مطبوعات المركز وبخاصة دليل للتحليل التجارى للمشروعات الصغيرة • (وهو ترجمة لأحد مطبوعات المنظمة الدولية للتكنولوجيا الملائمة واعداد جاكلين هنرى)•

(٣) منظمة اليونيسيف : UNICEF

للاطلاع على بعض المطبوعات المتاحة بشأن "الأنشطة المولدة للدخل" (ايجا) ، وكذا على نموذج لاحدى تلك الأنشطة (وهو عن تربية ورعاية الدواجن ، والصادر عن وزارة الشئون الاجتماعية : مشروع تنمية المرأة الريفية بالتعاون مع اليونيسيف)•

(٤) منظمة العمل الدولية : ILO

للاستفسار بشأن موضوعى اللاجئين وكذا الهجرة ، وللاطلاع على بعض المطبوعات التى تناولت " الأنشطة المولدة للدخل " (ايجا) خاصة بالنسبة للاجئين •

(٥) مركز الاغاثـــة : CRS

لعقد مقابلة مع بعض الخبـراء الأجانب المهتمين بموضوع "الأنشطة المولدة للدخل" فـــى مصر ، على المستوى الاقليمى ، وبخاصة فى الأقصر وأسوان ٠

(٦) وزارة شئون الهجرة :

وعضوية الموئتمر المنعقد بصدد المصريين العائدين من الكويت والعراق ، والمشاركة فـــى المناقشات على مدى يومين ، خلال أكتوبر ١٩٩٠ ٠

(٧) وزارة القوى العاملة :

وعضوية الموئتمر الذى عقدته الوزارة بالاشتراك مع بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية ، وصندوق السكان ٠٠٠) فى نوفمبر ١٩٩٠ بصدد العمالة العائدة ٠

ويغتنم الباحث الحالى هذه الفرصة ليتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع من تقابل معهـــم وتحدث اليهم وكانوا معه أكثر من كرماء بالوقت ، وأكثر من أسخياء بالمطبوعات والمعلومات ٠ غير أنـه لا بد من الاشارة هنا الى أن الآراء الواردة بهذه الدراسة الحالية انما تعبر عن وجهة نظر كاتبهـا ، ودون ضرورة التزام أية جهة بما ورد بها ٠

وأخيرا ، وليس آخرا ، يود أن يعـبّر الباحث عن امتنانه وشكره لمن قاموا بقراءة الورقـــة البحثية الحالية ، لما أبدوه من ملاحظات وتعليقات ، ويخص بالذكر أ٠د٠ عبد الفتاح ناصـــف ، المستشار بالمعهد ، وكذا أ٠ د٠ حامد عمار ، الأستاذ بجامعة عين شمس وبالأمم المتحدة ٠

هليوبوليس
يونيو ١٩٩١

شنودة سمعان شنودة

المبحث الأول : الأبعاد والنتائج المختلفة لمأزق الخروج الكبير

لا شك أن الخروج الكبير للعاملين المصريين وأسرهم من الخليج اثر غزو العراق للكويت فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ــ فضلا عن الأهوال والشدائد التى صاحبت خروجهم فى رحلة العودة الى مصر ــ نقول أن ذلك له أبعاد ونتائج عديدة : اقتصادية وغير اقتصادية ، سنحاول هنا أن نلقى الأضواء على بعضها فى ايجاز ٠

أولا : الأبعاد والنتائج الاقتصادية

تجدر الاشارة من البداية الى أن خسارة مصر المادية من جراء أحداث الخليج التى نشبت فى أغسطس ١٩٩٠ تقدر مبدئيا بحوالى ١٢ــ ١٥ مليار دولار ٠ وقد شعر العالم بأن عددا من الدول (ومنها مصر) ستتعرض لبعض الخسائر ٠ ومن هذه الدول أيضا الأردن وتركيا ٠ فضلا عن بعض البلدان الأخرى التى كانت قد تعاقدت مع االعراق على صفقات معينة ، وتوقف تنفيذها بسبب الحصار الاقتصادى الذى فرضه العالم فيما بعد ــ ممثلا فى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ــ على العراق ٠

وعن بعض النتائج السيئة التى ستؤثر بالفعل على الاقتصاد المصرى ، نذكر منها الآتى :

١ ــ زيادة الاستهلاك :

فنظرا لزيادة عدد العائدين من العاملين المصريين بالخارج وعائلاتهم ، فانه سيزداد الطلب على مختلف السلع ، وبذلك تزداد أرقام الاستهلاك ، ولما كان الانتاج فى مصر قليل المرونة ٠ وهناك نقص فى حجم الاستثمار ، وتتعايش مصر مع ظاهرة البطالة لعدم توافر توليفة بقية عناصر الانتاج فان زيادة الاستهلاك تؤدى الى عدة مشاكل (منها زيادة الواردات ، وارتفاع الأسعار ، وما الى ذلك ، كما سترد الاشارة اليه حالا)٠

٢ ــ نقص معدلات الاستثمار :

ان توجيه جزء متزايد من الدخل القومى لمقابلة الاستهلاك سيؤدى الى تناقص معدلات الادخار ، وبالتالى تناقص معدلات الاستثمار ٠ وهذا يؤدى الى ركود ، خاصة مع ملاحظة تواجد

رصيد من العاطلين وصل الى أكثر من ٢ر٥ مليون نسمة ٠

٣ — زيادة قيمة الواردات :

نتيجة لزيادة الواردات ، خاصة من السلع الاستهلاكية ، وارتفاع تكلفتها (بسبب تزايد أسعارها من ناحية وزيادة تكلفة الشحن والتأمين عليها بعد أحداث الخليج وارتفاع أسعار البترول) فان قيمة الواردات ستزداد أيضا ٠ ولما كان ميزان المدفوعات يعانى من عجز مستمر ، فان تزايد قيمة الواردات (فى ظل جمود حجم الصادرات) سيؤدى ولا شك الى تدهور وضع ميزان المدفوعات ٠

٤ — تناقص حصيلة مصر من العملات الأجنبية وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات :

اذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فان أحداث الخليج ستؤدى الى تناقص حصيلة مصر من العملات الأجنبية وكذا تزايد عجز ميزان المدفوعات ، نتيجة لبعض العوامل التى أشرنا اليها حالا (ومنها زيادة الاستهلاك ، وكذا زيادة قيمة الواردات) ٠ فضلا عن مفردات أخرى على رأسها تناقص حصيلة رسوم المرور بقناة السويس ، وتناقص تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وكذا تناقص ايرادات السياحة ٠ وسنشير الى كل منها فى شئ من الايجاز ٠

أ — تناقص حصيلة رسوم المرور بقناة السويس :

فنظرا للحصار الاقتصادى المفروض على العراق وقلة عدد السفن المارة بالقناة فى الاتجاهين (شمالا وجنوبا) فان حصيلة رسوم المرور بقناة السويس من المتوقع تناقصها ٠ ومن ناحية أخرى ، نعلم أيضا أن البترول الذى يتم استخراجه فى منطقة الخليج قد تناقص نظرا لتوقف ضخه فى العراق بالكميات الكبيرة التى كانت تستخرج من قبل ، وقلة السفن المحملة به وبخاصة من العراق ، وهناك بعض الشركات الملاحية التى تحاول تجنب المرور بالقناة خشية اندلاع الحرب بين آونة وأخرى وانتقالها (أى الحرب) الى منطقة القناة ٠

ب — تناقص تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

لا شك أن تحويلات العاملين المصريين بالخارج لمصر ستتأثر بدرجة كبيرة ، خاصة بعد أن توقفت تلك التحويلات من الكويت كلية ، كما وأن العراق قد امتنعت عن صرف مستحقات

المصريين التى كانت تصرف لهم عن طريق بنك الوافدين (وبخاصة أولئك الذين سبق وأن عادوا من قبل) • ونعرض هنا بعض الحقائق :

١ — هناك أعداد كبيرة من العاملين فى الكويت والعراق عادوا بالفعل اثر أحداث الخليج وسيظلون بمصر — على الأقل خلال استمرار الأزمة — وبالتالى لا يحصلون على أية مرتبات خلال الفترة الحالية •

٢ — قد يكون لبعض هؤلاء العائدين من هذين البلدين ودائع بالبنوك ، غير أنه ليس فى مقدورهم الآن سحب أى شئ منها •

وقد وصلت هذه التحويلات فى بعض السنوات الى ٣ مليار دولار ما بين تحويلات نقدية وأخرى عينية (وهى ما تعادل بأسعار الصرف الحالية ٨ مليار جنيه مصرى) • وتحويلات المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت (وكذلك العراق) تمثل نسبة لا بأس بها من تلك التحويلات •

حـ — تناقص ايرادات السياحة :

ويرجع تناقص ايرادات السياحة الى بعض الأسباب والتى منها فقد المنطقة للأمان من وجهة نظر السائحين وخشيتهم من اشتعال الحرب بها • لذلك يتحول البعض منهم الى مناطق سياحية أخرى أكثر أمنا وأمانا لحين استعادة الاستقرار بالمنطقة • ومن ناحية أخرى ، فان جزءا لا بأس به من ايرادات السياحة كان مصدره السائحون العرب من منطقة الخليج • وقد قل نشاط السياحة بالفعل منذ أغسطس الماضى الى الآن (أكتوبر ١٩٩٠) ، بمقارنة ما كان عليه فى الأعوام السابقة خلال نفس الفترة •

ويقرر بعض المحللين أن خسارة مصر من حصيلة تلك المصادر الثلاثة من النقد الأجنبى لا تعوضها الزيادة فى حصيلة مبيعات البترول المصرى الناجمة عن ارتفاع أسعاره ، استنادا الى أن كميات المصدّر من البترول المصرى محدودة نوعا ما ولا يمكن زيادتها زيادة كبيرة تحقق حصيلة عالية ملحوظة فيها •

ولا شك أنه لكل تلك الأسباب الوارد ذكرها حالا ، سيزداد العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ، مما يشكل مشكلة كبرى أمام الاقتصاد المصرى ، اذا ما لم تتخذ الجهات المسئولة كل التدابير اللازمة سواء على المستوى المحلى أو الاقليمى والدولى للتخفيف من حدة صعوبة الموقف .

٥ - زيادة المديونية وتزايد الحاجة الى المعونات :

نتيجة لاحتمال تزايد الاستهلاك (بسبب عودة المصريين من الخارج اثر احداث الخليج فى أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٠ ، وقد يزيد عددهم فى حالة نشوب الحرب فى المنطقة) ، وكذا احتمال تزايد الواردات وبخاصة السلع الاستهلاكية (وعلى رأسها مواد الطعام) والسلع الوسيطة وبعض السلع الاستثمارية (١) . فضلا عن تناقص حصيلة مصر من العملات الأجنبية وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، فقد يتطلب الموقف تزايد طلب مصر على القروض (وكذا المعونات) ... وهذا يعمل على استمرار تواجد مصر فى مصيدة المديونية والتبعية بالتالى ، بالرغم من حقيقة اعفائها من بعض الديون .

٦ - تزايد العجز فى ميزانية الدولة :

ازاء مثل تلك الأعباء التى ستفرض على الدولة ، فانها ستلجأ الى التمويل بالعجز لمجابهة النفقات المتزايدة مما يعمل على زيادة العجز فى ميزانية الدولة ، والذى تعانى مصر منه فى الفترات الأخيرة وتحاول كبح جماحه بكافة الطرق ولكنها لا تقوى على ذلك . ولا شك أن ذلك سيعمل على رفع الأسعار ويزيد من لهيبها .

٧ - استمرار البطالة وزيادة رقمها المطلق :

لما كانت مصر تعانى من بطالة مفتوحة أو صريحة ، تراكمت فى السنوات الأخيرة ليزيد حجمها عن ٢ر٥ مليون نسمة فى منتصف العام الحالى ١٩٩٠ ، فان عودة العمالة المصرية بالخارج ستزيد من حجم هذه البطالة . بل وحتى وان تم تشغيل جزء من هذه العمالة العائدة فى أماكن العمل التى تركتها من قبل ، فقد لا يعنى ذلك التخلص من البطالة . اذ قد يتحول هؤلاء الى

---

(١) والتى قد تلزم لتشغيل بعض الأيدى العاملة العاطلة سواء كانت من الرصيد المتواجد من البطالة فى الداخل ، أو من الأيدى العاملة العائدة التى تبحث عن فرص عمل بالداخل ولم تتح لهم بعد .

عمالة زائدة (أى الى بطالة مستترة) ، وما جاء توظيفها الا لأسباب اجتماعية وسياسية مقابل مرتبات وأجور أقل من أن تحقق اشباع الحاجات المعيشية بدرجة كافية ، خاصة فى ظل الموجات التضخمية المستمرة • ولا شك أن للبطالة (بكافة أنواعها من صريحة ومستترة) لها آثارها الاجتماعية والنفسية والأمنية الخطيرة (١).

٨ — تدنى أسعار صرف العملة الوطنية :

نظرا لتناقص حصيلة مصر من العملات الصعبة ، وتزايد الطلب على السلع (سواء من جانب الأفراد — أو بعبارة أخرى من قبل القطاع الخاص — وكذا القطاع الحكومى) فان ذلك يؤدى الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكى مما يعمل على رفع سعر الدولار ، وبالتالى انخفاض قيمة الجنيه المصرى • وهناك دعوة الآن الى تعويم قيمة الجنيه المصرى بالفعل • ولا شك أن مثل هذا المسلك سيعمل على زيادة حدة ارتفاع الأسعار فى الداخل ، والتى يتحمل وزرها فئة الموظفين والعمال ذوى الأجر الثابت والذى لا يزداد الا بمعدلات ضئيلة تتمثل فى العلاوة السنوية • وأجد لزاما علىّ هنا التحذير من هذا المنزلق لما فيه من الاضرار بالاقتصاد القومى وبفئة عريضة من المواطنين • وأعطى مثالا معاصرا قويا هو بولندة التى تعانى الآن من مشاكل خطيرة بسبب تفريطها فى قيمة عملتها الوطنية • فبعد أن كان الدولار معادلا لحوالى ٤٠ زولوتى بالسعر الرسمى ، وحوالى ٩٠ زولوتى فى السوق الحرة (أو السوداء) ومتوسط المرتبات ٢٥٠٠ زولوتى، فان سعر الدولار الآن أكثر من عشرة آلاف زولوتى • ووصل مرتب الفرد الى مليون زولوتى وزادت أسعار السلع بأكثر من ١٠٠ ضعف (أى بنسبة ١٠٠٠٠٪ عشرة آلاف بالمائة) • حدث كل ذلك فى فترة لا تزيد عن ١٥ سنة وتدهورت الأحوال فى الخمسة أعوام الأخيرة • فهل نريد أن يصبح الدولار مساويا ٤ أم ٥ أم ١٠ أم حتى ٢٠ جنيها؟ (٢)

---

(١) لتفصيل أكثر انظر د• شنودة سمعان : البطالة فى مصر (مرجع سالف ذكره)•

(٢) وما هى آثار ذلك على الأسعار فى الداخل (خاصة واذا صاحب ذلك رفع أسعار الفائدة الى ٢٢٪) ، وكذا على مستويات المعيشة ؟

٩ — ارتفاع الأسعار وزيادة حدة الموجات التضخمية :

لا شك أن تزايد رقم المصريين العائدين من الخارج سيخلق طلبا جديدا مفاجئا على مختلف السلع (وبخاصة الغذاء) فضلا عن الطلب على الاسكان وخدمات التعليم والصحة .. وما الى ذلك . ولما كان عرض غالبية تلك السلع والخدمات قليل المرونة — خاصة فى الأجل القصير — فان هذا سيؤدى الى رفع الأسعار وتزايد حدة الموجات التضخمية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بالفعل وبوجه خاص منذ النصف الثانى من السبعينات . وزادت الأمور تعقيدا منذ تحريك الأسعار من حين لآخر منذ ديسمبر ١٩٧٩ الى الآن ، هذا فى الوقت الذى لا تتزايد فيه الدخول (أجور ومرتبات) لفئة عريضة من أفراد المجتمع ، بمعدلات تلحق بمعدلات تزايد الأسعار ، نظرا لأن العلاوات والحوافز ... وما الى ذلك ، غير كافية لتحقيق التوازن المطلوب بين الدخول والأسعار ، مما يعمل على تدنى مستويات المعيشة للكثيرين من ذوى الدخل المحدود سواء من أهل الريف أو الحضر . ولا شك أن ارتفاع الأسعار تصاحبه أيضا مشكلة البطالة : كرصيد فى المجتمع ، وكتدفق يتمثل فى عودة المصريين من الخارج والذين لا تتاح لهم فرص عمل حقيقية . ومن هنا نجد أن البلاد مقبلة على تزايد ممارسة ظاهرة الكساد التضخمى بآثارها المقلقة ، الا اذا تعاون الجميع على ملافاة ذلك باتخاذ الاجراءات الكفيلة التى تمكننا من تجنب مثل تلك النتائج .

نخلص من جملة المشاكل التى أشرنا اليها حالا ، والتى من المحتمل أن تجابه بعضها الاقتصاد المصرى ، هى مشاكل متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض فى نسيج واحد . وان كنا نعرضها كلا على حدة فى الدراسة الحالية فانما لغرض البحث فقط . وينبغى عند اقتراح أية سياسة معينة أو اتباع أى اجراء معين لتلافى احدى هذه المشاكل ، ينبغى دراسة آثار ذلك بالنسبة لبقية المشاكل " فكرة الأوانى المستطرقة " ، حتى لا يحدث تناقض عند التنفيذ ، ولنتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة بالقدر والمستوى المطلوب .

ثانيا : الأبعاد والنتائج غير الاقتصادية

لما كنا نركز فى الدراسة الحالية على آثار عودة المصريين بالخارج ومحاولة اقتراح السبل والوسائل لاستيعاب من هم فى سن العمل ولا تتوافر لديهم فرص العمل الحقيقية ، فاننا قد عرضنا فى البند السابق لأهم المشاكل الاقتصادية والتى ضمناها مشكلة البطالة فى مصر كرصيد متواجد بالفعل . فضلا عن التدفق الحالى من العمالة المصرية التى أخذت طريقها فى العودة الى مصر منذ أحداث الخليج . ومن هنا ، فاننا سنشير الى بعض الأبعاد والنتائج غير الاقتصادية فى ايجاز شديد ، ومن هذه الأبعاد والنتائج ما هو اجتماعى ونفسى وأمنى وعسكرى وسياسى وما الى ذلك .

وبالنسبة للجانب الاجتماعى فان لعودة المصريين من الخارج جوانبها الايجابية ، وكذا السلبية . فمن الجوانب الايجابية هو جمع شمل الأسرة الذى تغرّب عنها عائلها ، واعادة الاهتمام بمسألة رعاية الأسرة ، وخاصة الأبناء والبنات الذين فى سن المراهقة ، واصلاح بعض سلوكياتهم التى يكون قد انحرف بعضها بالفعل خلال غياب " الكبار" بعيدا عن الوطن . أما عن الآثار السلبية للعودة ، فيتمثل بعضها فيما لاقاه البعض خلال هذه العودة ، وصدمة المعاملات غير اللائقة ، والاضطراب النفسى والاكتئاب ، حتى لحظة وصولهم سالمين الى مصر ، فضلا عن الاحباط الذى قد يعانى منه أولئك الذين لا تتاح لهم فرص عمل سريعا وينضمون الى "طابور" العاطلين الطويل . ولا شك أن للبطالة مساوئها المعقدة : اجتماعية ونفسية واقتصادية ... وما الى ذلك .

أما عن الجانب الأمنى ، فلا شك أن سفر العديد من المصريين للخارج شمل أيضا سفر بعض الخارجين عن القانون . وقد تسببت العودة الكبيرة للمصريين فى أن يندس هؤلاء الخارجون عن القانون بينهم ، كما قد ينخرط بينهم أيضا بعض المخربين والعملاء لدول أخرى ترغب فى ضرب الاستقرار فى مصر . ومن هنا فان كل ذلك يشكل عبئا كبيرا على رجال الأمن ، الذين يحاولون جاهدين تلافى مغامرات مثل هؤلاء المارقين .

وعن الجانب العسكرى ، فلا شك أن الأوضاع الحالية التى تسببت عنها أحداث الخليج تتطلب من مصر أخذ الحيطة والحذر من أية مغامرة تحدث فى المنطقة اذا نشبت الحرب لأى سبب من الأسباب ، وهذا يتطلب المزيد من الانفاق العسكرى • ناهيك عن ارسال بعض أفراد القوات المسلحة المصرية الى بعض البلدان العربية تضامنا من مصر مع تلك البلدان وللوقوف مع القوات الوافدة الى هناك من بعض بلدان العالم •

المبحث الثانى : العمالة المصرية بالخارج بين عهدين ومأزق الخروج الكبير (١٩٤٥ـ١٩٩٠)

تتضمن خطة الدراسة ، فى المبحث الحالى ، الاشارة فى عجالة الى العمالة المصرية بالخارج على امتداد ٤٥ عاما وذلك فى الفترة من عام ١٩٤٥ ـ وهو عام انشاء جامعة الدول العربية ـ الى عام ١٩٩٠ . ويلزم تقسيم تلك الفترة الطويلة نسبيا الى ثلاثة أطوار ، وذلك وفق تطور الأحداث. فنبدأ بالطور الأول ونطلق عليه طور التطور والازدهار ويأتى بعد ذلك الطور الثانى ونطلق عليه طور الانحسار . أما الطور الثالث والأخير ، فنطلق عليه طور الاندحار ومأزق " الخروج الكبير" ، وقد بدأ منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ . وسنلقى الأضواء على هذه الأطوار الثلاثة هنا فى شئ من الايجاز .

الطور الأول : عهد التطور والازدهار (١٩٤٥ـ١٩٨٥)

يستطيع أى مراقب لحركة انتقال الأيدى العاملة المصرية للخارج على امتداد مساحة زمنية قدرها ٤٠ عاما ـ وبالتحديد فى الفترة منذ عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٨٥ ـ أن يفرق بين مرحلتين فاصلتين كالآتى :

١ ـ المرحلة الأولى : مرحلة التطور أو التنامى (١٩٤٥ـ١٩٧٥)

وقد استغرقت هذه المرحلة حوالى ٣٠ عاما لتستكمل حلقاتها . فلقد بدأ انتقال العمالة المصرية للخارج قبل الخمسينات بخروج بعض المدرسين المصريين للعمل بمهنة التدريس فى اليمن السعيد فى الأربعينات . و خرج بعض المدرسين والمدرسات فى الخمسينات للعمل فى التدريس أيضا ولأداء بعض الوظائف فى قطاع غزة ، وذلك حتى تاريخ اشتعال حرب يونيو ١٩٦٧ ، كما خرج البعض للعمل بالتدريس فى الجزائر . وفى نهاية الخمسينات ، خرج المصريون للعمل فى سوريا أثر قيام الوحدة بين البلدين (فى عام ١٩٥٨) وحتى ١٩٦١ ، وقد استمر انتقال عنصر العمل المصرى للخارج الى البلاد العربية (وكذا بعض البلاد الأوربية وبخاصة تلك المطلة على البحر المتوسط أو القريبة من مصر) خلال الستينات وبداية السبعينات ، كما خرجت أعداد قليلة للعمل فى ليبيا فى بداية السبعيناث خاصة بعد أن استتبت الأمور لثورة الفاتح من سبتمبر . وهكذا يمكننا اعتبار تلك الفترة ـ ابتداء من منتصف الأربعينات والى منتصف السبعينات ـ (وبالتقريب ما بين عامى ١٩٤٥و

١٩٧٥) بمثابة مرحلة نطلق عليها اصطلاح مرحلة التطور أو التنامى لحركة أو ظاهرة انتقال الأيدى العاملة المصرية بالخارج ، والتى قامت غالبيتها بالعمل فى البلاد العربية • ولا شك أن حجم العمالة المصرية بالخارج ، لفترات موقوتة ، خلال تلك الفترة الطويلة نسبيا — على امتداد ٣٠ عاما كما ذكرنا آنفا — كان بين " المد والجزر" ، وان بدا أن هذا الحجم أخذ فى التزايد (وبوجه خاص أثر حرب يونيو ١٩٦٧ ونهاية الستينات الى منتصف السبعينات) ، اذ زاد زيادة ملحوظة ، ثم زيادة متسارعة (بعد أن وضعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أوزارها ، ودخول البترول المعركة ، (محدثا صدمته الأولى) ، مما أدى الى بداية مرحلة أخرى جديدة بالنسبة للعمالة المصرية بالخارج ، على نحو ما سنرى حالا •

٢ — المرحلة الثانية : مرحلة الازدهار (١٩٧٥—١٩٨٥)

اثر انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وارتفاع أسعار البترول ، وزيادة حصيلة البلاد العربية المنتجة للبترول من العملات الأجنبية ، وقيامها بوضع خطط طموحة فيها للبناء والتنمية — بهدف تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية — زاد طلب تلك البلاد على العمالة الأجنبية ، وبخاصة العمالة العربية بالذات (لعدة أسباب منها عوامل اللغة والعادات والتقاليد والدين والتاريخ ••• وما الى ذلك)• ولا غرو فى ذلك ، نظرا لأن تلك البلاد لم تكن الكوادر المتعلمة الفنية والمدربة بها كافية لتنفيذ برامج ومشاريع البنية الأساسية وغيرها من مشاريع التنمية فيها • وقد كانت هناك استجابة لذلك الطلب من جانب العمالة المصرية ، من جانب مختلف التخصصات والمهن ، اذ كانت تتوافر عند بعض من خرجوا الكفاءة العلمية والفنية والعملية • كما خرجت أيضا العمالة نصف الماهرة ، وكذا العمالة غير الماهرة • كلها خرجت للعمل بالبلدان العربية ، لأسباب عدة (اقتصادية — وهى الأهم — وعلمية ، وسياسية ، وعسكرية ••• وما شابه ذلك) ••• خاصة وقد توافرت عدة عوامل شجعت المصريين على الترحال والسفر • وقد عمل كل هؤلاء فى أنشطة مختلفة ، زراعية وصناعية وتشييد وبناء ، فضلا عن مختلف الأنشطة الخدمية (من تعليم وصيرفة وما الى ذلك) • وهكذا لم تقتصر العمالة المؤهلة

على وظائف التدريس فحسب — كما كان الحال عليه من قبل بالنسبة للعمالة المصرية التى خرجت الى اليمن وغزة والجزائر — فانما كانت غالبية الأنشطة مفتوحة أمام العمالة المصرية فى عدد من البلدان العربية ابتداء من منتصف السبعينات ، (بما فى ذلك مشاريع البنية الأساسية هناك ، سواء البنية الأساسية التحتية والفوقية أو حتى الاجتماعية) .

وقد تحقق للعمالة المصرية فى خلال تلك المرحلة (١٩٧٥—١٩٨٥) ما أرادته، اذ حصل العاملون هناك على فرص عمل ، كما تمتعوا بمرتبات عالية لم تكن متاحة لهم فى مصر ، وقد تزايد — تبعا لذلك — عدد العاملين المصريين الذين خرجوا الى البلاد العربية للعمل عاما بعد عام ليصل الى ربما ٣ مليون نسمة . وتعتبر تلك المرحلة (من ١٩٧٥—١٩٨٥) بمثابة العصر الذهبى لحركة انتقال العمالة المصرية "للخارج" . ومن هنا أطلقنا على هذه المرحلة اسم "مرحلة الازدهار" ولنتذكر دائما أن الفضل فى ذلك يعود فى المقام الأول الى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أحدثته من صدمة بترولية ، فنجم عنها ارتفاع أسعار البترول ... الى نهاية القصة .

وتجدر الاشارة ، فى هذا المقام ، الى قيام العاملين المصريين بالخارج بتحويل جزء من مرتباتهم وأجورهم الى مصر . ومن هنا أتى مصطلح (تحويلات المصريين بالخارج) ، وقد اتخذت هذه التحويلات شكلين : نقدية وعينية . والمتتبع لحركة حجم التحويلات النقدية يلحظ أنها تزايدت من ٢٥٢ مليونا من الدولارات عام ١٩٧٥/٧٤ الى ١٢٧٢ مليونا من الدولارات فى عام ١٩٨٤/٨٣ ، كما هو موضح بالجدول رقم (١) التالى :

جدول رقم (١)

تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى بعض السنوات

(بالأسعار الجارية)

السنوات	التحويلات بملايين الدولارات			سعر الدولار بالقروش	جملة التحويلات بملايين الجنيهات	الناتج القومى الاجمالى الجنيهات	نسبة جملة التحويلات الى الناتج القومى الاجمالى (٪)
	النقدية	العينية	الكلية				
١٩٧٥/٧٤	٢٥٢	٧٢	٣٢٤	٧٠	٢٢٧	٤٤١٢	١ر٥٪
١٩٧٦/٧٥	٣١٩	١٨٦	٥٠٥	٧٠	٣٥٤	٥٥٧٤	٦ر٣٪
١٩٧٧/٧٦	٤٥٥	٣٠٩	٧٦٤	٧٠	٥٣٥	٧٥٢٦	١ر٧٪
١٩٧٨/٧٧	٧٤٢	٦٠٩	١٣٥١	٧٠	٩٤٥	٩٧٠٤	٧ر٩٪
١٩٧٩/٧٨	٩٣٧	١٠٣٨	١٩٧٥	٧٠	١٣٨٢	١٢٠٨٠	٤ر١١٪
١٩٨٠/٧٩	١٠٥٩	١٥٠٠	٢٥٥٩	٧٠	١٧٩١	١٦٦٧٠	٧ر١٠٪
١٩٨١/٨٠	١١٢٠	١٥٠٥	٢٦٢٥	٧٠	١٨٣٧	١٨٤٦٢	٠ر١٠٪
١٩٨٢/٨١	٦٨٦	١٣٩٦	٢٠٨٢	٨٣	١٧٣٢	٢١٣٢٧	١ر٨٪
١٩٨٣/٨٢	١١٢٠	٢٠٤٥	٣١٦٥	٨٣	٢٦٣٤	٢٦٠٥١	١ر١٠٪
١٩٨٤/٨٣	١٢٧٣	٢٦٥٩	٣٩٣١	٨٣	٣٢٧٠	٣٠٦٠٥	١٠ر٧٠٪
١٩٨٥/٨٤	٨٧٠	٢٦٢٦	٣٤٩٦	٨٣	٢٩٠٩	٣٥٨٩٢	١ر٨٪
١٩٨٦/٨٥	٣٧٥	٢٥٩٨	٢٧٩٣	١٣٣	٣٩٥١	٣٩٣٩٧	٠ر١٠٪
١٩٨٧/٨٦	٤٦٥	٢٥٤٧	٣٠١٢	١٣٦	٤١١١	٤٦٠٧٦	٩ر٨٪
١٩٨٨/٨٧	١٤٤٧	١٩٣٩	٣٣٨٦	٢٢٣	٧٥٤٧	٥٧٥٩٥	١ر٢٪

وبالاضافة الى ذلك ، تزايد حجم التحويلات العينية ايضا ، فبعد أن كان حجمها فى عام ١٩٧٥/٧٤ حوالى ٧٢ مليونا من الدولارات ، بلغ عام ١٩٨٤/٨٣ ما يقرب من ٢٦٥٩ مليونا . وقد انعكس ذلك على الحجم الكلى للتحويلات (نقدية وعينية) ، اذ ارتفع من ٣٢٤ مليونا من الدولارات فى عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٣٩٣١ مليونا (اى ما يقرب من ٤ مليارات من الدولارات) فى عام ١٩٨٤/٨٣ . وهذا هو اقصى رقم وصلت اليه جملة التحويلات (مقدرة بملايين الدولارات) والتى تمت فى الفترة من ١٩٧٥/٧٤ الى ١٩٨٤/٨٣ ، (اذ تراجعت فى العام التالى ١٩٨٥/٨٤ الى ٣٤٩٦ مليونا من الدولارات) .

واذا حسبنا تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالعملة المصرية ، نجد أن جملة هذه التحويلات قد تزايدت من ٢٢٧ مليونا من الجنيهات المصرية فى عام ١٩٧٥/٧٤ (مع الاخذ فى الاعتبار ان سعر الدولار كان وقتذاك ٧٠ قرشا) الى ٣٢٧٠ مليونا من الجنيهات المصرية فى عام ١٩٨٤/٨٣ (وكان سعر الدولار فى ذلك العام ٨٣,٢ قرشا) .

واذا أردنا أن نقف على نسبة جملة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الى حجم الناتج القومى الاجمالى (انظر نفس الجدول رقم (١) بالعمود الاخير) ، فنجد أنها تزايدت كذلك من ٥,١٪ فى عام ١٩٧٥/٧٤ (اذ كانت جملة التحويلات بملايين الجنيهات المصرية ٢٢٧ مليونا والناتج القومى الاجمالى ٤٤١٢ مليونا) لتبلغ ١٠,٧٪ فى عام ١٩٨٤/٨٣ (حيث كانت جملة التحويلات بملايين الجنيهات المصرية ٣٢٧٠ مليونا وجملة الناتج القومى الاجمالى ٣٠٦٠٥ مليونا على التوالى فى ذلك العام ١٩٨٤/٨٣).

الطور الثانى: الانحسار (١٩٨٥ - يوليو ١٩٩٠)

بعد ازدهار حركة " العمالة المصرية بالخارج" ، بدأت بعض السحب تلوح فى الافق منذ عام ١٩٨٥ والى يوليو ١٩٩٠ متمثلة فى عدة عوامل منها :

١- تراجع اسعار البترول فى منتصف الثمانينات كان له اثره على حصيلة البلاد العربية من

العملات الصعبة والتى تراجعت ايضا ، وهذا كانت له آثاره المباشرة على الخطط التنموية القومية فى تلك الاقطار وكذا على المشاريع الاستثمارية التنموية هناك ، وبالتالى على حجم الطلب على العمالة الاجنبية بما فى ذلك العمالة المصرية .

٢- كما ان عددا من البلاد العربية ارادت أن تستعين بالعمالة الوطنية المتوافرة فيها والتى استكملت تعليمها وتدريبها، مفضّلة اياها على انواع العمالة الاخرى (بما فى ذلك العمالة المصرية)، وقد بدأت بعض هذه البلاد فى اتباع ذلك تحت شعارات مثل " تكوتة " الانشطة (نسبة الى الكويت) ، وكذا سعودتها (نسبة الى السعودية)(١) .

٣- توقف الحرب العراقية الايرانية فى عام ١٩٨٨ ، وعودة الجنود العراقيين من الجبهة بعد تسريح البعض منهم ـ الى الحياة المدنية . وكان لابد لهؤلاء المسرحين من اتاحة فرص العمالة لهم . ومن هنا بدأ احلال هؤلاء المسرحين محل العمالة غير العراقية ، (ومنها العمالة المصرية) . وكان على العاملين المصريين بالعراق العودة ، خاصة بعد وجود اشتباكات بينهم وبين العراقيين (لاسباب مختلفة)(٢) ، من ناحية ، فضلا عن ان السلطات العراقية قامت بتخفيض اجور العمالة الاجنبية بها ، كما قامت بتقليل المسموح بتحويله (بالعملات الصعبة) من استحقاقات العمالة غير العراقية العاملة هناك الى اقل من نصف الاجور والمرتبات والتى كانت قد انخفضت بالفعل .

٤- وبالاضافة الى ما تقدم ، عاد بعض العاملين المصريين من ليبيا فى عام ١٩٨٧ اثر صدور الاوامر اليهم بالرحيل ، وان كان حجم هؤلاء يتراوح وقتذاك ما بين ٢ - ٣ الف عامل من جملة حجم العمالة المصرية هناك والتى لم تتجاوز ١٠ آلاف عامل فى ذلك الحين (٣).

---

(١) وهذا يرجع بالطبع الى ان عددا من ابناء تلك الاقطار كان قد انتهى من داساته سواء المتوسطة أو العالية ، ومنهم من شارك فى تنفيذ بعض المشاريع التنموية هناك ، وتكونت لدى بعضهم قدرا من الخبرات العملية التى تمكنهم من العمل .

(٢) وكان من جراء ذلك حوادث قتل تعرض لها بعض المصريين وعادوا الى وطنهم فى صناديق .

(٣) انظر منى قاسم ، مرجع سبق الاشارة اليه ، ص ٨ .

وهكذا نلحظ ان النصف الثانى من الثمانينات شاهد انحسارا فى العمالة المصرية بالخارج ، وبدأت اعداد من تلك العمالة تعود فرادى او فى افواج صغيرة ، لم يستشعرها المجتمع المصرى ، ولم تشكل خطرا كبيرا (كتلك العودة المصاحبة لأزمة احداث الخليج عام ١٩٩٠) . وقد كان استغناء تلك البلاد عن العمالة الاجنبية (بما فيها العمالة المصرية) إما بالاستغناء عن خدمات البعض منهم أو بتخفيض اجورهم ، أو باتباع اية سلوكيات من شأنها تضييق الخناق عليهم للعودة (من ذلك بعض السلوكيات تجاه المصريين خاصة فى العراق خلال العامين الاخيرين ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وكذا فى النصف الاول من العام الحالى ١٩٩٠) . ومما شجع على عودة المصريين ايضا من بعض البلدان العربية ، بالاضافة الى انخفاض الاجور وتناقص المسموح بتحويله من مدخراتهم لمصر - هو وقوع البعض منهم ضحايا للوسطاء ومكاتب السفر ، والمشكلة التى تثيرها مسألة " الكفيل " والتى جعلت البعض فريسة سهلة للاستغلال ، وبالتالى لم يتحصلوا الا على ربع أو ثلث الاجور التى كانوا يتعاقدون عليها . وكان البعض يقع تحت رحمة اولئك الذين اخذوا منهم جوازات السفر ، والذين كانوا يهددونهم بالترحيل الفورى اذا لم يذعنوا لشروطهم . هذا فضلا عن الظروف المعيشية السيئة التى عانى منها البعض هناك(١) . ولاشك ان تواجد أعداد كبيرة منهم فى بعض البلدان ادى الى تزايد عرض الايدى العاملة ، وبالتالى انخفاض الاجور الى مستويات متدنية بسبب تنافس مثل هؤلاء على اداء أية اعمال وبأية اجور ، وعدم تواجد اية هيئات او مؤسسات مصرية او غير مصرية لحماية مصالحهم .

ولقد انعكس كل ذلك على تحويلات المصريين العاملين بالخارج . فقد تراجعت التحويلات النقدية فى عام ١٩٨٥/٨٤ الى ٨٧٠ مليونا من الدولارات ، ثم الى ٣٧٥ مليونا فى عام ١٩٨٦/٨٥ ، كما تراجعت ايضا التحويلات العينية قليلا من ٢٦٥٩ مليونا من الدولارات عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٢٦٢٦ مليونا عام ١٩٨٥/٨٤ ثم الى ٢٥٩٨ مليونا فى عام ١٩٨٦/٨٥ . وكان الاثر الاجمالى لذلك هو انخفاض جملة التحويلات (النقدية والعينية) من ٣٩٣١ مليونا من الدولارات عام ١٩٨٤/٨٣ الى ٣٤٩٦ مليونا عام ١٩٨٥/٨٤ ثم الى ٢٩٧٣ مليونا عام ١٩٨٦/٨٥ . وان كانت قد عاودت جملة هذه التحويلات الزيادة قليلا فى

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ص ٧٤ - ٧٥ .

عام ١٩٨٧/٨٦ ، ثم بزيادة اكبر فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، الا انها لم تصل الى القدر الذى كانت قد وصلت اليه عام ١٩٨٤/٨٣ ، والذى كان قد قارب حوالى ٤ مليارات دولار .

وتجدر الاشارة الى انه بالرغم من ان الجدول رقم (١) يوضح انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج فى عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٢٩٧٣ مليونا من الدولارت (بعد أن كانت قد بلغت ٣٤٩٦ مليونا من الدولارات عام ١٩٨٥/٨٤) ، الا أنه نظرا لارتفاع سعر الدولار من حوالى ٨٣ قرشا الى ١٣٣ قرشا(١) فان ذلك انعكس على قيمة جملة التحويلات بالجنيهات المصرية . ومن هنا فان الزيادة فى التحويلات بالعملة المصرية هى زيادة ظاهرية ناجمة عن ارتفاع سعر الدولار . وهذا ما أردنا أن نلح اليه هنا . ولاشك ان زيادة سعر الدولار بصورة ملحوظة من ٨٣,٢ قرشا فى عام ١٩٨٥/١٩٨٤ ليصل الى ١٣٣ قرشا فى العام التالى ١٩٨٦/٨٥ثم الى ٢٢٣ قرشا فى عام ١٩٨٨/٨٧ ثم الى حوالى ٢٧٠ قرشا فى يوليو ١٩٩٠ انما عمل على تضخيم رقم تحويلات المصريين العاملين بالخارج مقومة بالعملة المصرية .

هذا كان عن عهد الانحسار . وان كنا قد اشرنا الى مسلك تحويلات العمالة المصرية بالخارج وفقا للتقديرات الرسمية ، فان تتبع حركة العمالة المصرية بالخارج كأفراد حجما وعددا انما هى امر من الصعب تحقيقه ، ذلك لعدم وجود تقديرات رسمية عنهم، وتختلف مثل هذه التقديرات الجزافية الصادرة من الجهات المختلفة (اذ هناك ارقام صادرة عن وزارة العمل" واخرى عن وزارة الهجرة وثالثة عن جهاز التعبئة والاحصاء وقبل ذلك كانت هناك ارقام المغادرة التى كانت تجريها وزارة الداخلية)(٢) .

---

(١) وبالتالى انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

(٢) ومن هنا نلح إلى ضرورة اصدار الرقم القومى للمواطنين المصريين .

الطور الثالث : مأزق الخروج الكبير أو الاندحار

لقد شهدت منطقة الخليج انفجار بركان كبير فجر الثانى من اغسطس ١٩٩٠، وذلك باجتياح القوات العراقية للكويت ، ومحاولة ضم اراضيها بالقوة وتعرقة الكويت بجلب عائلات عراقية لتسكن فى الكويت.وكان للاساليب غير الانسانية التى انتهجتها القوات العراقية ، من سلب ونهب وهتك للاعراض وقتل وطرد لاهل الكويت من ديارهم أن خرج الكثيرون منها : سواء الكويتيون انفسهم او غيرهم من العاملين الاجانب واسرهم (بما فى ذلك العاملون المصريون وعائلاتهم). وهكذا حدث الخروج الكبير " اكسودوس EXODUS " من الكويت فرارا من الهلاك المحقق الى الصحراء : إما الى حدود السعودية وإما الى حدود الاردن . وعلى الجانب الاخر ، حدث خروج كبير من العراق خاصة للعمالة المصرية التى شعرت بسوء المعاملة تجاههم .

وازاء الخروج الكبير للمصريين من كل من الكويت والعراق وتجمعهم فى الصحراء فى طريق عودتهم الى مصر ، بدأت القيادة السياسية فى مصر ومختلف الجهات التنفيذية المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية ارواح هؤلاء وضمان عودتهم سالمين لارض الوطن . وكانت لمثل هذه العودة الفجائية ضغوطا كثيرة مباشرة خاصة على قطاع النقل والمواصلات وكذا الامن . ومن هنا تم على الفور تشكيل الآتى :

١- لجنة عليا برئاسة السيد رئيس الوزراء .
٢- لجنة فرعية برئاسة السيد نائب رئيس الوزراء (وهو فى ذات الوقت وزير التخطيط)
٣- غرفة " عمليات " تسعى لنقل المصريين لداخل البلاد برئاسة وزير النقل والمواصلات .

وقد تحركت الى منافذ مصر اجهزة مختلفة كالامن والجمارك وشئون الهجرة والتموين وما الى ذلك ، نظرا لان عودة العاملين بالخارج واسرهم هى مسألة متشابكة الأبعاد تدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات من ذلك :

١- وزارة القوى العاملة
٢- وزارة الهجرة
٣- وزارة الداخلية
٤- وزارة الخارجية

٥- وزارة النقل والمواصلات
٦- وزارة الشئون الاجتماعية
٧- وزارة التموين
٨- وزارة الاقتصاد (الجمارك وما شابهذلك)

ومن هنا كان من الاهمية بمكان تكوين اللجنتين المشار اليهما سابقا وكذا غرفة العمليات وذلك للمتابعة اليومية لعودة المصريين من الخارج ، (فضلا عن وصول بعض ابناء الكويت) .

ولاشك ان هذا المأزق قد خلق اختناقا شديدا فى الايام الاولى لبداية احداث الخليج ازاء تواضع وسائل المواصلات المتاحة وقتذاك ، غير ان الدولة حاولت جاهدة تدارك الامر ، وحشدت كل الامكانيات لتوفير مختلف وسائل المواصلات بما فى ذلك امكانيات القوات المسلحة المصرية ، هذا فضلا عن الجهود التطوعية التى بادرت بها بعض الهيئات الدولية وكذا بعض البلدان العربية والتى خصصت عددا من وسائل المواصلات وعلى رأسها الطائرات لهذا الغرض .

ولاشك انه مع الخروج الكبير للمصريين (وغيرهم) من الكويت والعراق فى رحلة العودة لمصر سواء عن طريق صحراء الاردن أو صحراء السعودية كانت المعاناة الشديدة والمخاطر التى أدت الى أن فقد البعض حياتهم .. (فضلا عما فقدوه من خلال رحلتهم الشاقة الصعبة من مقتنياتهم .. وما الى ذلك) .. وقد وصف العديدون - ممن عادوا - الاهوال التى لاقونها خلال مغامرة العودة .

ولاشك انه بالاضافة الى الشدائد والاهوال المصاحبة للخروج الكبير للمصريين من الخليج عام ١٩٩٠ ، هناك اثار ونتائج متنوعة ، أشرنا إليها .

المبحث الثالث : المواجهة واستيعاب العمالة العائدة

بعد أن أشرنا فى المبحث السابق الى بعض الأبعاد والنتائج المختلفة لمأزق الخروج الكبير للمصريين من الخليج اثر احداث أغسطس ١٩٩٠ ، يرد التساؤل التالى : ما هى السبل والوسائل لمواجهة المأزق بوجه عام ؟ ، وكيف نعمل على استيعاب العمالة العائدة ؟ وماذا عن استشراف المستقبل ؟

١ ـ مواجهة المأزق :

من المشاهد والملموس أن الدولة حاولت من جانبها ، ومنذ بداية الأحداث أن تتخذ كافة السبل والوسائل لامتصاص صدمة هذا المأزق منذ لحظاته الأولى . وكان الشغل الشاغل للقيادة السياسية والجهات التنفيذية هو ضمان سلامة عودة العاملين بالخارج وعائلاتهم المصريين الى أرض الوطن . ومن هنا تم على الفور تشكيل لجنة عليا برئاسة السيد رئيس الوزراء ، ولجنة أخرى برئاسة نائب رئيس الوزراء (ويشغل أيضا منصب وزير التخطيط) ، فضلا عن انشاء "غرفة عمليات" برئاسة وزير النقل والمواصلات . وقد تم حشد جهود العديدين من العاملين بمختلف الوزارات والهيئات ، (وعلى رأسها بالطبع وزارات النقل والمواصلات ، والداخلية والاقتصاد (الجمارك) والهجرة والعمل والخارجية والتموين وما الى ذلك) ، لتذليل العقبات ولتسهيل وصول المصريين فى أمان الى داخل الوطن والتخفيف من متاعبهم التى لاقوها خلال رحلة عودتهم ، وذلك وفق ما أشرنا اليه من قبل .

٢ ـ سبل استيعاب العمالة العائدة :

أما عن سبل استيعاب العمالة العائدة ، فلا بد من معالجة الموقف بصورة أكثر شمولا ، اذ ينبغى أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة تواجد "طابور" من العاطلين بمصر يبلغ عددهم أكثر من ٢ر٥ مليون نسمة ، ومن هؤلاء آلاف الخريجين من الجامعات وآلاف أخرى ممن أنهوا تعليمهم المتوسط (ثانوى عام وفنى بمختلف فروعه) . واذا أردنا الحل الأكثر شمولية ، فانه يقفز الى مخيلتنا ، فى التو واللحظة ، فكرة تبنى برنامج قومى للنهوض الاقتصادى والاجتماعى . ولكن دعنا نبدأ الآن بامعان

الفكـر فى مواجهة مشكلة العمالة الـعائدة من منطقة الخليج ، والذين يرغبون فى أن تتاح لهم فـرص عمل بالداخل ، وهذا يعتبر بمثابة مطلب عاجل ، وان كانت الاستجابة لهذا المطلب تعتبر — مـن منظور قضايا المجتمع ككل — بمثابة حل جزئى ٠

وفيما يتعلق بمثل هذا الحل الجزئى ، (وهو محاولة استيعاب عدد كبير من العمالة العائدة من الخليج وتوظيفها) فان الأمر يتطلب الالمام بمعلومات وكذا بيانات احصائية دقيقة ٠ وبوجه عـــام يمكن القول بأن مجموع عدد العائدين منذ بداية المأزق وخلال أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ١٩٩٠ يصل الى حوالى ٣٧٥ ألف نسمة (ومن الممكن أن يصل عددهم فى غضون الشهرين القادمين — نوفمبـــر وديسمبر ١٩٩٠ — الى حوالى ٤٠٠ ألف نسمة)[١] ٠ وما يهمنا من هذه الأرقام الآتى :

١ — العدد الحقيقى للعائدين "المعالين" (من أطفال وسيدات وربات بيوت لا تعملن) لاستبعادهم من رقم العائدين (من وجهة نظر العمالة) استنادا الى أنهم ليس لديهم أى طلب على العمل ٠

٢ — العدد الحقيقى لمن كان يعمل بالحكومة والقطاع العام : وقد أصدرت الدولة القرارات اللازمـة التى تضمن عودة هؤلاء الى أعمالهم ٠

٣ — العدد الحقيقى لأولئك من أصحاب الأنشطة الخاصة والذين فى امكانهم معاودة أنشطتهم بـدون صعوبة ، ودون مساندة من الدولة ٠

٤ — العدد الحقيقى لمن كانوا يؤدون أنشطة معينة فى مصر خاصة فى القطاع الخاص قبل سفرهم، ومن الصعب عليهم الالتحاق (بعد عودتهم) بأى عمل يتمشى مع خبرتهم العملية ، وكـــذا العدد الحقيقى لمن لم يكن يعمل بأى نشاط فى مصر — قبل سفره للخارج — وعاد ، ويصعب عليه الالتحاق بعمل ما ٠

---

(١) هذا مع ملاحظة أن هناك بعض المصريين الذين يسافرون الى العراق أو حتى يعاودون السفـر اليها للعمل هناك رغم أحداث الخليج ٠

وهكذا نجد أنه لا مشكلة تقريبا بالنسبة لمن ورد ذكرهم ضمن البنود الثلاثة الأولى المذكورين بعاليه (١) . وعلى سبيل المثال ، فبالنسبة لأولئك بالبند الثانى (الذين عملوا بالحكومة والقطاع العام قبل سفرهم وعودتهم من الكويت والعراق) وفقا لأحدث المعلومات والبيانات الاحصائية (المتاحة عن الاجراءات التى تم اتخاذها حتى نهاية أكتوبر ١٩٩٠) تمت اعادة تعيين ٣٢ ألف منهم (٢) .

وبالاضافة الى هذا الاجراء المذكور حالا بعاليه ، فقد نجحت الجهود بصدد اتاحة فرص عمل لعدد آخر من العائدين بلغ عددهم ٧٨ ألف فرصة عمل وذلك خارج مصر (وبيانهم كالآتى ٤٩ ألفا للعمل بالسعودية وكذا ١٥ ألفا للعمل بليبيا فضلا عن ١٤ ألفا للعمل بدول خليجية أخرى) ، وهكذا تكون مثل تلك الجهود قد نجحت فى اتاحة ١١٠ ألف فرصة عمل (منها ٣٨ ألفا أعيد تعيينهم بالحكومة والقطاع العام وعدد ٧٨ ألفا أتيحت لهم فرصة العمل بالخارج) .

ولما كان هناك من بين العائدين عمال زراعيون وعدد آخر من العمال الذين اشتغلوا فى التشييد والبناء ، فلا شك أن عددا من العمال الزراعيين قد يجد فرصة للعمل فى الزراعة ، ولو فى مواسم معينة ، خاصة وأن قطاع الزراعة كان يعانى فى بعض الأحيان من نقص فى العمالة الزراعية . هذا فضلا عن سعى الدولة لاتاحة فرص عمل أخرى فى مشروعاتها الجديدة فى قطاع الزراعة ، ومنها استصلاح أراضى تبلغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء (٣) ، ومساحات أخرى بالوادى الجديد والمناطق المتاخمة للمدن الجديدة . أما عن عمال البناء والتشييد ، فقد تتوافر لعدد منهم فرص العمل فى أنشطة البناء فى بعض المحافظات ، وأية مشروعات استثمارية يتم التعاقد عليها فى الوقت الحالى نتيجة للتيسيرات والتسهيلات التى تتيحها هيئة الاستثمار لكافة المستثمرين والتى يتم الاعلان عنها من حين لآخر سواء فى قطاع الصناعة أو غيره من القطاعات .

---

(١) وان كانت هناك علامة استفهام بصدد الحاجة الفعلية لبعض هؤلاء وبالتحديد الذين ينتمون لمجموعة البند الثانى حتى لا يتحولون الى عمالة زائدة بجهة عملهم ، وبالتالى الى بطالة مقنعة .

(٢) أعلن ذلك وزير القوى العاملة ، انظر الاهرام ، ١١ نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ١ .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو مصير البقية الباقية الذين تتوافر لديهم خبرة ما فى بعض الأنشطة الصناعية ، ولكن يصعب عليهم الالتحاق بأعمال لصيقة بمهاراتهم لأسباب منها عدم توافر الأموال اللازمة لذلك • كذلك هناك مجموعة أخرى من العاملين فى قطاع الزراعة الذين قد يواجهون صعوبة فى العمل بأماكن اقامتهم لندرة تلك الفرص • وللاجابة على الشق الاول من التساؤل المطروح، المتعلق بالمجموعة الأولى التى ترغب فى الالتحاق بأية أنشطة بالقطاع الصناعى فان الدولة تحاول من جانبها ، (وكذا بمعاونة بعض الهيئات الأجنبية ، والمعونات من بعض البلدان العربية) اتاحة الفرصة لمثل هؤلاء للعمل بمشروعات وأنشطة صغيرة مولدة للدخل تعرف باسم ايجا Income Generating Activities فى شكل مشروعات صغيرة • ويتاح لهذا الغرض عدد من الورش الصغيرة والقروض اللازمة لتشغيلها (IGA) ، من ذلك ما أعلن عنه محافظ القاهرة من قبل عن ورش موجودة بمدينة السلام ، ومشاركة بنك التنمية الصناعية بالقروض وكذا ما أعلن عنه أيضا بصدد الأنشطة المحتمل قيامها فى المدن الجديدة ، والمجتمعات العمرانية الجديدة •

أما بالنسبة للمجموعة الأخرى من العاملين بالقطاع الزراعى ، فهناك أنشطة لصيقة بهذا القطاع تستطيع أن تساهم فيها المرأة الريفية وبعض أفراد الأسرة منها تربية الدواجن وتربية الماشية والأغنام ، وكذا مشروعات منزلية خاصة بالمرأة بالذات (كالحياكة والتفصيل) وذلك وفق ما ورد ببعض المطبوعات الصادرة عن بعض المراكز البحثية المصرية (والذى يتبع عدد منها وزارة الشئون) ، وكذا عن بعض الوكالات التابعة للأمم المتحدة • وحبذا لو أعدت وزارة العمل مع وزارة الشئون الاجتماعية وبعض الجهات الأخرى المعنية لجنة عليا يمكننا أن نطلق عليها "لجنة ايجا" (أو لجنة الأنشطة المولدة للدخل) لتجميع كل الدراسات والمقترحات المتعلقة بمثل هذه الأنشطة واتخاذ كافة الاجراءات لتحويلها الى واقع عملى باتاحة ما يلزم لها من وسائل التمويل الكافية •

ويعلن الباحث الحالى استعداده لعرض بعض هذه الدراسات الآن (أو فى أى زمان ومكان) لمجرد استثارة الفكر وتعصيف المناقشات على أن تحدد دراسات أوسع ودورات تدريبية سريعة للقاء وللتعرف على مثل هذه الأنشطة "ايجا" مستقبلا •

هذا عن الأجل القصير ، أما عن الأجل المتوسط ، فان الأمر يتطلب معالجة عدة مشاكل منها مشكلة البطالة بالذات (التى يعانى منها المجتمع المصرى) وأيضا مشكلة تناقص حجم الاستثمار فضلا عن المديونية الخارجية ... وما الى ذلك . وقد حان الوقت لتبنى برنامج قومى للنهوض الاقتصادى والاجتماعى (١) كما أشرنا من قبل ، خاصة وأن هناك العديد من النوايا الحسنة تجاه مصر من جانب العديد من بلاد العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان ، وكذا من جانب بعض البلدان العربية بالطبع (وعلى رأسها السعودية والامارات وقطر وغيرها) ، فضلا عن بعض وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات الدولية ... خاصة اثر أحداث الخليج ، وموقف مصر الى جانب الحق ، وكذا الى جانب السلام .

وتجدر الاشارة الى أن موقف مصر اثر أحداث الخليج ، وان كان قد تسبب فى نشوء بعض المشاكل لمصر وكذا بعض الخسائر - على نحو ما أوردنا ذكره - الا أنه يمكننا ترديد القول المأثور " رب ضارة نافعة" . وقد وضع هذا النفع بتخلص مصر من أعباء الديون العسكرية الأمريكية وقدرها ٧ر١ مليار دولار . وبالاضافة الى ذلك ، فقد تنازلت بعض البلدان العربية عن ديونها لمصر ، وقد قدرت بحوالى ٦ر٣ مليون دولار - كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية الى عقد مؤتمر دولى بهدف إعفاء مصر من جزء كبير من مديونيتها . هذا فضلا عن الجهود المبذولة لاعادة جدولة مديونية مصر قبل صندوق النقد الدولى والغير ، وكذا منح مصر فترة سماح ، وتقليل أسعار الفائدة على ديون أخرى لدول أخرى . ولا شك أن مشكلة المديونية كانت تفرض قيودا كثيرة على قدرة مصر على النهوض الاقتصادى ، ومن ثم فان التخلص من تلك المشكلة أو حتى على قدر كبير منها سيحرر مصر من بعض

---

(١) للوقوف على المقومات المقترحة لمثل هذا البرنامج "نحيل القارئ" الى برامج بعض الأحزاب فى مصر ، وكتابات بعض الاقتصاديين (ومنهم د. ابراهيم شحاته ، ود. حازم الببلاوى ، و د. سعيد النجار وغيرهم) ، فضلا عن العديد من أوراق المؤتمرات ، مثل مؤتمرات الاقتصاديين المصريين ، وكذا مؤتمرات رابطة خريجى معهد الادارة العليا . انظر أيضا د . شنودة سمعان : البطالة فى مصر ، دراسة تحليلية ، ولنفس المؤلف : فصول فى التخلف والتنمية واقتصاديات المعيشة ، وأعمال أخرى للباحث الحالى مشار اليها فى الملحق .

قيودها ويعدها لحقبة جديدة للسير على طريق التنمية والتقدم .

وبالاضافة الى ذلك ، فهناك بعض المعونات (النقدية والعينية) التى تم منحها لمصر من عدة بلدان ، على رأسها اليابان وألمانيا وكذا عدد من البلاد العربية . كما أعلنت بعض الدول العربية عن استعدادها لسداد "فواتير" أية مشروعات تنموية لازمة لمصر .

لكل ما تقدم ، لا بد من برنامج قومى يأخذ كل هذه التغيرات فى الحسبان ، سواء تلك التى حدثت على الصعيد العربى أو الاقليمى أو العالمى ، ليس لامتصاص مأزق الخليج بوجه عام ، واستيعاب العمالة العائدة بصفة خاصة ، بل وللنهوض الاقتصادى والاجتماعى تخلصا من مشاكل مصر — وعلى رأسها المشكلة الاقتصادية — التى استمرت ردحا من الزمن لأسباب عديدة ومعروفة .

أما عن استشراف المستقبل ، فان الأمر يحتاج الى ضرورة اعادة تنظيم انتقال الأيدى العاملة المصرية للخارج (الهجرة المؤقتة) وفق أسس محددة لا تتعارض مع دستور الدولة ، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة الاسراع باصدار الرقم القومى للمواطنين ، لأن ذلك سيتيح معلومات وبيانات كثيرة بصدد العمالة التى تخرج للعمل بالخارج . هذا فضلا عن ضرورة اتاحة بيانات احصائية صحيحة عن العمالة بالخارج سواء عن حجمها أو تخصصاتها والمهن التى تعمل فيها وما الى ذلك .

ومن ناحية أخرى ، ينبغى تشجيع عقد اتفاقيات بين مصر وغيرها من الدول التى يكون لها طلب على العمالة المصرية . فلا شك أن مثل هذه الاتفاقيات تنظم عملية خروج العمالة بالشروط والمواصفات التى تطلبها تلك الدول . كما وأن حقوق المصريين ستكون مضمونة ، وتستطيع الدولة أن تضمن أيضا مستحقاتها (من ضرائب ورسوم وغيرها) قد تتقرر لها قبال من يخرجون للعمل بالبلاد الأخرى .

هذا عن انتقال العمالة المصرية للعمل بالخارج لفترة موقوتة . الا أنه ينبغى ، من ناحية أخرى ، تشجيع الهجرة الدائمة وذلك بأن يتم بذل الجهود لدى "دول الهجرة" وعلى رأسها

أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) ، واستراليا ، وبعض البلدان الأوربية ، وكذا عدد من بلاد أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، للسماح بتخصيص حصة من المهاجرين اليها — سنويا للمصريين ، وفق ما تراه تلك الدول ، كما أنه ينبغى دراسة الموقف لدى بعض البلاد العربية — وبصفة خاصة تلك التى تعانى من الخفة السكانية — لحثها على هجرة عدد من المصريين الذين يثبتون اخلاصهم وجديتهم وحسن السلوك والتعامل خلال فترة اقامتهم بتلك البلدان العربية ، وعلى رأسهم أولئك الذين يعملون ويقيمون لفترات تصل الى ١٠ أو ١٥ عاما .

الخاتمـــــة والتوصيـــــات

أثـــار انفجار بركان الخليج اثر قيام العراق بغزو الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ــ آثارا متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وعسكرية ... وما الى ذلك . وكانت من أبـــــرز المشاكل هى كيفية تأمين عودة المصريين الذين غادروا الكويت والعراق ليصلوا الى مقار اقامتهم بمصر سالمين (مع ما قد يكونوا قد عادوا به من هناك من أموال وأمتعة وسيارات ...) . وقد قامـــت القيادة السياسية والسلطات التنفيذية باتخاذ كافة الاجراءات لتحقيق ذلك الهدف فضلا عن بعض الجهود التى قامت بها بعض البلاد والمؤسسات والجهات الدولية الأجنبية .

ولا شك أن أحداث عام ١٩٩٠ بالخليج قد تسببت فى العديد من الخسائر لعدة بلـــدان ومنها مصر . وفضلا عن ذلك ، فان الخروج الكبير " اكسودوس" للمصريين من الخليج وعودتهم الـــى الوطن ، وما سببه من خسائر متعددة ، أضاف عبئا اضافيا على المجتمع ممثلا فى ضرورة اتاحة فرص عمل لمن عادوا ، خاصة لمن هم فى سن العمل ويسعون اليه ، (وذلك ليحصلوا على الأجـــور والمرتبات التى تتيح لهم الانفاق لاشباع حاجاتهم المعيشية وكذا حاجات أفراد عائلاتهم) . وتتلخـــص القضية هنا فى التساؤل عن كيفية استيعاب هؤلاء ودمجهم ضمن من يعملون بالفعل فى مصـــر . لا سيما اذا علمنا أن الاقتصاد المصرى يعانى من بطالة مفتوحة (أى صريحة ومكشوفة) تقدر بحوالـــى ٢٫٥ ــ ٣ مليون نسمة ، فضلا عن مشاكل أخرى اقتصادية وغير اقتصادية قبل أحداث الخليـــج وبعدها .

وفيما يتعلق باستيعاب العمالة العائدة ، تجدر الاشارة من البداية الى ضرورة اتاحة بيانـات صحيحة ، وكافية عنها وذلك للتركيز على من هم فى حاجة فعلية الى فرص عمل حقيقية مع استبعـاد المعالين (الأطفال وربات البيوت وما الى ذلك) .

واذا ما توصلنا الى الرقم الصافى لمن هم فى سن العمل ويطالبون باتاحة فرص عمل لهم ، سنستبعد من هؤلاء من قامت الجهات المسئولة فى مصر باتاحة اعادة تعيينهم فى وظائفهم (التى كانوا يعملون بها من قبل) . كما سنستبعد منهم أيضا الأفراد الذين يعدون اجراءات السفر للعمل فى بلاد أخرى (وعلى رأسها ليبيا والسعودية وبلاد أخرى بالخليج) . ويمكننا أن نستبعد أيضا أولئك الذين عملوا بالقطاع الخاص . ويمكنهم معاودة نشاطهم بعد العودة من الخارج .

يتبقى فى النهاية عدد من قوة العمل العائدة والتى يصعب عليها العثور على أية فرص للعمل (لسبب أو لآخر) . وهذا يستلزم اجراء حصر دقيق لهم واتاحة بيانات صحيحة لهم عن العمل والتعليم والمهنة (ان وجدت) ومكان الاقامة . وعما اذا كانت لديهم أية خبرة عملية فى أية أنشطة اقتصادية (سلعية ملموسة أو خدمية) . وبناء على مثل هذا التصنيف ، يكون من الأسهل مناقشة ودراسة امكانيات اتاحة بعض فرص العمل لمثل هؤلاء فى ضوء الأوضاع الحالية السائدة .

وهناك توصيات مختلفة يمكننا أن نخلص اليها فى هذا الصدد ، (سواء بالنسبة للأجل القصير أو المتوسط أو الأجل الطويل) . وأيا كان الأمر فنعرض هنا لبعض هذه التوصيات :

أولا : توصيات عامة :

١ـ١ انشاء لجنة دائمة يتم اختيار أعضائها ممن تكون الحاجة اليهم ماسة فى مختلف المواقع الوظيفية .

١ـ٢ تنشأ عن هذه اللجنة ما قد نطلق عليه "غرفة عمليات" تكون من أولى مهامها الآتى:

أ ـ اتاحة البيانات الاحصائية الصحيحة والكاملة عن هؤلاء العائدين الباحثين عن عمل وكذا اعداد دراسة سريعة عن أماكن تواجدهم ، وخاصة مواقع تجمعاتهم الكبيرة ، ومنح مثل هذه ا"الغرفة" صلاحية الاتصال بأية جهات (وزارات أو مصالح أو ما الى ذلك) لتحقيق هذا الغرض ، ومع العمل على اتاحة مثل هذه البيانات الاحصائية (الموضحة بالبند أ) وكذا الدراسات (الموضحة بالبند ب) لجميع الجهات المعنية للافادة منها .

ب — تجميع كافة الدراسات والأفكار التى عرضت سواء بصدد العمالة العائـــدة أو بصدد معالجة قضية البطالة فى مصر (وذلك لارتباط مثل هذه المسائـــل بعضها ببعض) والتى سبق وأن عرضت فى أوراق بحثية بندوات أو مؤتمـرات سابقة أو حالية ٠

١—٣ ولتسهيل الحصول على البيانات المطلوبة — حاليا ومستقبلا — نقدم هنا اقتراحا بتوصية يتلخص فى ضرورة العمل على اصدار الرقم القومى للمواطنين ، للحاجة الماسة اليـــه فى مصر ، سواء بالنسبة لمسألة العمالة والبطالة ، أو لضبط توزيع الحاجـــات المعيشية (وعلى رأسها توزيع الوحدات السكنية وما الى ذلك) وكذا لمسائل أمنية عليا٠

ثانيا : توصيات متخصصة :

٢—١ فى مجال تشغيل الأيدى العاملة داخل مصر:

ينبغى على مصر الاستفادة من الظروف المعاصرة بعد أحداث عام ١٩٩٠ بالخليج ٠ وفيما يتعلق بمسألة تشغيل الأيدى العاملة ، نوصى بالآتى :

أ — حلول سريعة : تشجيع ما يسمى بـ "الأنشطة المولدة للدخل" ايجا سواء فى المناطق الحضرية أو فى الريف ، مع ضرورة اتاحة "المدخـــلات" اللازمة لتشغيل واستمرارية هذه الأنشطة (وحبذا لو تم تجميع مختلـــف الدراسات والأفكار فى هذا الصدد ، ومناقشة تنفيذ وتطبيق الصالح منها) ٠

ب — حلول متأنية : وهذه تستند الى وضع برنامج قومى للنهوض الاقتصـــادى والاجتماعى ، تكون القوى العاملة فى مصر (بما فى ذلك البطالة المفتوحـــة وقدرها ٢٫٥ — ٣ مليون نسمة) على قائمة بنود مثل ذلك البرنامج٠

وفى جميع الأحوال ينبغى أخذ الاعتبارات الآتية فى الحسبان :

٢ـ١ـ١ : الأنشطة ذات الأولوية :

حبذا لو كانت الأولوية للأنشطة السلعية ، (وكذا الخدمية التى تخدم الأنشطة السلعية) على أن تكون ملموسة فى غالبيتها ، لاشباع الحاجات المعيشية والأساسية للجمهور ، وذلك حتى يشعر المواطنون بآثار ملموسة وايجابية سريعة متمثلة فى توافر السلع ، والتى بدأت أسعارها تتزايد باضطراد فى الآونة الأخيرة ، بمعدلات تفوق معدلات تزايد جملة المرتبات والأجور (بما فى ذلك العلاوات والحوافز وما الى ذلك) .

٢ـ١ـ٢ : التمويل والأنشطة التطوعية :

اتاحة كافة وسائل التمويل سواء من الداخل أو من الخارج : من دول وهيئات ومؤسسات عالمية وأنشطة تطوعية ... وحبذا لو صاحب التمويل بعض معونات فنية ذات تكنولوجيات ملائمة (خاصة وأن هناك بعض البلدان التى أبدت حاليا رغبتها فى التعاون والمساعدة سواء كانت بلادا عربية أو غير عربية) ، مع ضرورة تحاشى التبذير والاسراف غير المرغوب فيه وتجنب أى فساد وبيروقراطية ... وما الى ذلك .

٢ـ١ـ٣ : الهيكل التنظيمى :

انشاء جهاز (تشترك فيه كافة الوزارات والجهات المعنية ، بما فى ذلك جهاز تنمية القرية) لتولى دراسة تنظيم انشاء المشروعات الصغيرة ، وفقا لما تنتهى اليه دراسات "الأنشطة المولدة للدخل" (ايجا) ، لا فى القرى فحسب (وهذا أعتقد أنه من المفروض أن يقع ضمن اختصاصات جهاز تنمية القرية) بل وفى المدن أيضا ، وكذا المناطق الصحراوية .

٢ـ١ـ٤ : التدريب :

الاهتمام بالتدريب بكافة أنواعه ومستوياته ، وسواء كان تدريبا أصيلا أو تدريبا تحويليا ، مع العمل على اتاحة كافة عناصر النجاح له .

٢-١-٥ بالنسبة للمجال الجغرافى أو المكانى :

من المفضل اتاحة فرص العمل للراغبين فيه اما بأماكن اقامتهم (اذا ما أمكن ذلك) ، أو فى المجتمعات العمرانية بالمدن الجديدة (والمدن التوأم) ، وذلك لخلخلة الكثافة السكانية فى عواصم ومدن المحافظات المكتظة .

٢-٢ فى مجال خروج المواطنين من مصر للعمل أو للهجرة الدائمة :

٢-٢-١ : الخروج للعمل : ينبغى اعادة تنظيم خروج المصريين بما لا يتعارض مع الدستور من ناحية ، وبما يضمن حقوق المواطنين العاملين بالخارج ، وحق الدولة . وفى هذا المجال نقترح عقد اتفاقيات بين حكومة مصر والدول الأخرى التى تطلب العمالة المصرية .

٢-٢-٢ : الهجرة الدائمة : طالما أن مصر لا زالت تعانى من مشكلة سكانية وعدم أمثلية توافر بقية توليفة عناصر الانتاج ، فان الأمر يتطلب تشجيع الهجرة الدائمة بمفاتحة بلاد الهجرة (كالولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض بلاد أمريكا اللاتينية وأفريقيا) - وكذا بعض البلدان العربية التى تعانى من الخفة السكانية ولديها موارد متاحة أخرى (كالبترول أو الأراضى الزراعية الصالحة) - فى قبول أعداد من المصريين للهجرة اليها سنويا وفق تنظيمات تلك البلاد من ناحية ومدى حاجة - أو عدم حاجة - مصر لبعض التخصصات .

ملحـــق عن
الدراسات السابقـــة

هذه لمحة سريعة عن الدراسات السابقة ، وهى من اعداد الباحث الحالى ـ والتى لها صلـــة وثيقة بمسألة العمالة المصرية بالخارج ٠

(١) " الهجرة الدولية وضرورة تنظيم تدفق العمالة والأموال والسلع" ، القاهرة (٢٥ صفحـة) ٠
وتتضمن هذه الدراسة النقاط الرئيسية التالية :

- الاهتمام بمسألة الهجرة ، وبخاصة الهجرة الموقتة ٠
- أنواع الهجرة وأشكالها ٠
- موقف المصريين من الهجرة
- حجم العمالة المصرية بالخارج وقضية التدفقات ٠
- أضواء على بعض جوانب " العائد والتكلفة" للهجرة الموقتة ٠
- الخاتمة وتتضمن ضرورة تنظيم تدفق العمالة والا موال والسلع لصالح الاقتصاد القومى ٠

(٢) العمالة المصرية بالخارج ، القاهرة ، ١٩٨٣ (مكتبة معهد التخطيط القومى)
الجزء الأول (وهو يضم متن الدراسة نفسها)[١] ويقع فى ١٢٤ صفحة ، مشتملا علـــى خمسة فصول معنونة كالاتى :

- الهجرة الدائمة للمصريين ٠
- العمالة المصرية بالخارج : حجمها وتوزيعها ٠
- تطور تدفق بعض مدخرات العمالة المصرية بالـخارج لمصر ٠
- آثار توظيف العمالة المصرية بالخارج على الاقتصاد المصرى (من ذلك على الدخـــل ، والاستهلاك ، والأسعار ، وسوق العمالة بالداخل ، وميزان المدفوعات ، والقيم ، والأحوال المعيشية) ٠

---

(١) أما الجزء الثانى (ص ١٢٧ ـ ص ٢٢١) فهو يضم الملاحق وقائمة طويلة بالمراجع العربيـــة والافرنجية ٠

— مستقبل العمالة المصرية بالخارج ، والنتائج المحتملة لعودتها .

(٣) البطالة فى مصر : دراسة تحليلية[١] ، القاهرة ، ١٩٩٠/٨٩ (ضمن برنامج بحوث مركز التخطيط الاجتماعى) بالمعهد بالقاهرة ، (حوالى ٥٠ صفحة) وهى تتضمن :

— أضواء على حقيقة أوضاع البطالة فى مصر .

— بعض العوامل التى تزيد من حدة تلك المشكلة .

— الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للبطالة .

— نحو استراتيجية مقترحة للتقليل من حدة تلك المشكلة .

وقد كشفت مثل هذه الدراسة كغيرها من الدراسات — كبر حجم البطالة فى مصر ، كرقم مطلق وكذا كنسبة مئوية من مجموع قوة العمل .

(٤) " العوامل التى تقرر مقدار أو حجم الدخل النقدى (أجرا أو مرتبا) للعاملين بالحكومة والقطاع العام" وقد سبق أن أوردنا مثل هذه العوامل فى احدى أعمالنا البحثية[٢] عام ١٩٨٣ . وتتلخص هذه العوامل فى الآتى :

— أن يكون ذلك الدخل النقدى كافيا لاشباع الحاجات المعيشية ، (كما يتيح ممارسة عادة الادخار الايجابى) .

— أخذ اتجاه الأسعار فى الحسبان .

---

(١) وظهرت هذه الدراسة أيضا فى د. شنودة سمعان ، بعض القضايا الاجتماعية المعاصرة ، (مرجع ورد ذكره) ، قضية رقم ٥.

(٢) انظر د. شنودة سمعان : فصول فى التخلف والتنمية واقتصاديات المعيشة (ضمن مطبوعات معهد التخطيط القومى) ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، الفصل الأخير ، كما أوردها — فى كلمة له بالانجليزية — أمام أعضاء الوفد الصينى وأعضاء الهيئة العلمية بمركز التخطيط الاجتماعى وذلك فى اجتماع مشترك بينهما عقد بمعهد التخطيط فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠.

— اعتبارات أخرى تتعلق بذات الشخص فيما يختص بكفاءاته العلمية ، وخبرته العملية ، ونوعية العمل وكذا نوعية الجهد المبذول ، والحالة الاجتماعية ... وما الى ذلك .

(٥) " الحاجات المعيشية ودورها فى التأثير على الانتاجية " ، (ضمن برنامج بحوث مركز التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط) ، القاهرة ١٩٨٨/٨٩ ، وهى تتضمن :

— وجود علاقة طردية بين الحاجات المعيشية المشبعة للانسان وانتاجيته .

— يتطلب اشباع مثل تلك الحاجات انفاقا معينا ، ويكون مصدره دخل الفرد ، والذى ينبغى أن يكون كافيا لاشباع تلك الحاجات .

— تتضمن الورقة البحثية أيضا " دراسة حالة " عرضنا فيها جداول الانفاق على الغذاء (لاشباع الحاجة للتغذية) لأسرة مصرية ... فى أحد شهور عام ١٩٨٩ .

(٦) " دليل الشباب للتدريب " ، وهو ملحق أعده الباحث الحالى وذيل ببحث البطالة (الذى وردت الاشارة اليه حالا) .

وقد عرضنا بذلك الدليل أوجه التدريب المختلفة ، مبوبة وفق نوعية الأنشطة (زراعية ، وصناعية ، وتشييد وبناء ... وما الى ذلك) . وقد حرصنا على ابراز جهود الدولة — ممثلة فى الوزارات المختلفة والجهات التابعة لها — وكذا جهود كل من القطاع العام والخاص فى مثل تلك الأنشطة التدريبية (١) .

---

(١) وقد استقينا غالبية معلومات ذلك الدليل من بحث تم اجراؤه تحت اشراف د. نادية حليم ، كان قد صدر فى بداية الثمانينات ، غير أنه تجدر الاشارة الى صدور دليل حديث عن مراكز ومواقع التدريب المهنى فى مصر ، وذلك فى مجلد ضخم ، يضم بين جنباته بيانات عن ١٥٩٧ مركزا وموقعا للتدريب .
انظر : وزارة القوى العاملة (بالاشتراك مع الاسكوا وكذا منظمة العمل العربية) دليل مراكز ومواقع التدريب المهنى بمصر ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٧) اكسودوس وبعض قضايا التنمية والمعيشة :

لمحة من الماضى واستشراف المستقبل ، (صيغة أولى ، عام ١٩٩٠) .

(٨) التنمية والنظام العربى وأحداث عام ١٩٩٠ :

درس من الماضى وعبرة للمستقبل . (صيغة أولى ، عام ١٩٩٠ ، للدراسات العليا بقسم الاقتصاد ، بجامعة اسكندرية) .